المركز السوري
لبحوث
السياسات
Syrian Center For
Policy
Research

unrwa
الاونروا

UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

سورية
حرب على التنمية

تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية

التقرير الفصلي الثاني (نيسان – حزيران 2013)

تشرين الأول 2013

سورية
حرب على التنمية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية
التقرير الفصلي الثاني (نيسان – حزيران 2013)

إعداد المركز السوري لبحوث السياسات
لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تشرين الأول 2013

كلمة شكر

يرغب كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بأن يتقدّما بجزيل الشكر إلى المركز السوري لبحوث السياسات على شراكته وتعاونه في وضع هذه السلسلة من التقارير الربعية حول أثر الأزمة على الاقتصاد السوري. فهذه المؤسسات الثلاث ملتزمة بتوفير بيانات ومؤشرات اقتصادية موثوقة تهدف إلى تتبّع العواقب الاقتصادية والاجتماعية للنزاع المسلّح والحالة الإنسانية الطارئة الناجمة عنه في سورية. وتركّز هذه التقارير بصورة أساسية على قضايا التنمية البشرية لضمان بقاء الاحتياجات التنموية الحالية والمستقبلية للشعب السوري قيد الاهتمام أثناء تواصل العمليات الطارئة الإغاثية الجارية حالياً.

هذا التقرير هو التقرير الربعي الثاني الذي يضعه المركز السوري لبحوث السياسات لصالح كل من وكالة الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتألف فريق المركز السوري لبحوث السياسات الذي أسهم في وضع هذا التقرير من نبيل مرزوق، وزكي محشي، وربيع نصر، وخلود سابا، وشامل بردان. كما استفاد هذا التقرير من مجموعة متنوّعة من الأوراق البحثية واستشارات الخبراء.

وتتوجّه وكالة الأونروا بجزيل الشكر إلى الاتحاد الأوروبي على الدعم المالي الذي قدّمه عبر أداته "آلية الاستقرار (Instrument for Stability (IFS)) والتي مكّنت وكالة الأونروا من تقديم إسهاماتها في المجالات الإنسانية، والتعليمية، والصحية، وكذلك توفير التمويل الصغير من أجل دعم الشعب السوري. كما أن هذه المنحة مكّنت وكالة الأونروا أيضاً من دعم سلسلة الدراسات هذه.

يودّ كل من المركز السوري لبحوث السياسات، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يعربوا عن امتنانهم للدعم الكبير الذي قدّمه خبراء المكتب المركزي للإحصاء، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، وهيئة التخطيط الإقليمي في سورية.

بيان المسؤولية:

إن التحاليل والتوصيات الخاصة بالسياسات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء وكالة الأونروا، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فهذا التقرير هو عبارة عن عمل أنجزه المركز السوري لبحوث السياسات بدعم من وكالة الأونروا والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية.

صورة الغلاف: كارول الفرح © 2013

فهرس المحتويات

كلمة شكر	3
نبذة مختصرة	5
المقدّمة	7
أولاً: الأثر الاقتصادي للأزمة	9
إعادة هيكلة هدّامة	9
الاقتصاد الهش	10
الطلب المتناقص	15
إجمالي الخسائر الاقتصادية يصل إلى 103.1 مليارات دولار أميركي	17
عجز مالي ودين عام غير مسبوقين	19
التدهور الحاد في سعر الصرف	20
تلاشي فرص العمل	22
ثانياً: الأثر الاجتماعي للأزمة	24
إعادة التوزّع القسرية للسكان	24
التعليم: الأزمة الصامتة	25
تدمير النظام الصحّي	26
أكثر من نصف الشعب السوري يسقط في دائرة الفقر	28
تنمية بشرية عكسية	29
خلاصة موجزة	30
الملحق	31
المنهجية	31
المراجع	33

نبذة مختصرة

رغبة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقييم أثر الأزمة على مختلف العناصر الاجتماعية والاقتصادية وتتبّع التغيّرات الاقتصادية الكلّية والاجتماعية الرئيسية في سورية، خلال الأزمة الحالية، أوكلت إلى المركز السوري لبحوث السياسات مهمّة إعداد سلسلة من التقارير الربعية، وهذا هو الثاني من بينها. وبحسب التقرير، تشير تحاليل المركز السوري لبحوث السياسات وتقديراته إلى ما يلي:

الأثر الاجتماعي

- أدّى النزاع المسلّح في سورية إلى حصول أضرار اجتماعية واقتصادية قاسية على مواطنيها، إذ يعتبر اللاجئون من سورية الآن هم أسرع مجموعة لاجئين نموّاً في العالم. وإذا ما تواصلت هذه الوتيرة، فإنهم سيصبحون أكبر مجموعة سكّانية لاجئة معاصرة بحلول نهاية العام 2013.
- بحلول النصف الأول من العام 2013، تراجع عدد سكّان سورية بأكثر من ثمانية في المئة، بينما غادر أكثر من ثلث السكّان (وتحديداً 36.9%) أماكن سكنهم الطبيعية، إذ خرج 1.73 مليون لاجئ من سورية، بينما هاجر 1.37 مليون إنسان غيرهم، واضطر 4.8 ملايين إنسان إلى النزوح الداخلي.
- أكثر من نصف السكّان يعيشون في حالة فقر، إذ أن 7.9 ملايين نسمة دخلوا دائرة الفقر منذ بداية الأزمة، منهم 4.4 مليون نسمة دخلوا دائرة الفقر الشديد، بما أن الأسر أنفقت مدخراتها واستنفدت استراتيجيات التأقلم المتاحة لها.
- بحلول الربع الثاني من العام 2013، ومع تواصل النزاع المسلّح وسط انهيار اقتصادي عام، وصل معدّل البطالة إلى 48.6%، إذ خسر أكثر من 2.33 مليون نسمة وظائفهم، ممّا عرض للخطر الحالة المعيشية لما يقارب 10 ملايين شخص كان هؤلاء المشتغلين يعيلونهم.
- خسر مؤشر التنمية البشرية في سورية 20.6% من قيمته مقارنة مع العام 2010، و23.1% من القيمة التي كان يحتمل أن يصل إليها بحلول أواسط العام 2013. هذا الانهيار السريع في التنمية البشرية ترافق بفقدان هائل للأمن الإنساني، وبتدهور كبير في الإنصاف والمساواة.
- يعاني القطاع التعليمي من أزمة صامتة. فمعدّل التسرّب المدرسي وصل إلى 49%، ممّا يشير إلى أن نصف أطفال المدارس في سورية باتوا لا يحصلون على التعليم النظامي. وفي الوقت ذاته، فقد النظام التعليمي 3000 مدرسة تقريباً جرّاء الأضرار أو التهديم، في حين أن 683 مدرسة أخرى تؤمّن المأوى للنازحين داخلياً. كما أن ثمّة نقصاً في أعداد المدرّسين بما أن الآلاف منهم انضمّوا إلى قوافل اللاجئين والنازحين داخلياً، في حين أن دوام الكادر التدريسي المنتظم يتّسم غالباً بالتقلّب نتيجة للنزاع.
- يواجه النظام الصحّي أيضاً انهياراً كبيراً. فقد تراجعت نسبة الأطباء إلى السكّان من طبيب واحد لكل 661 مواطناً عام 2010، إلى طبيب واحد لكل 4.041 مواطناً بحلول حزيران 2013، كما تعرّض 57 مستشفى إلى أضرار، وخرج 37 مستشفى من الخدمة، وطال التأثير 593 مركزاً للرعاية الصحية الأولية، وهي التي كانت تعتبر المصدر الرئيسي للأدوية لمن لديهم أمراض مزمنة، إذ خرج 359 مركزاً من الخدمة، وأصبح 203 منها غير آمن، وتضرّر 31 مركزاً آخر. والفئة المعرّضة للخطر تحديداً هي النساء نتيجة انخفاض عدد الولادات التي تخضع لأشراف شخص مختص، وغياب القدرة على الحصول على خدمات ما قبل الولادة وما بعدها، بينما يواجه الأطفال معدّلات تلقيح منخفضة، وتقهقراً في الحالة الغذائية، وتنامياً في أعداد الأمراض المُعدية وحالات الإسهال.
- تعتبر خسارة الحياة البشرية أكثر جوانب النزاع المسلّح فظاعة، فقد ازدادت نسبة الوفيات المرتبطة بالنزاع بواقع 67% في النصف الأول من العام 2013، لتصل إلى ما يُقدر بزهاء 100.000 حالة وفاة خلال فترة النزاع. كما يُقدّر أن أكثر من 400.000 شخص آخر قد تعرّضوا للإصابة أو التشويه أثناء النزاع. وبالتالي، فإن أكثر من اثنين في المئة من السكّان قتلوا، أو أصيبوا، أو جرحوا.
- وسط هذا العنف كلّه، ثمّة غياب لكرامة الإنسان وحقوقه، مع تجاهل المتقاتلين، المتعمّد غالباً، للمبادئ الإنسانية.

الأثر الاقتصادي

- يواجه الاقتصاد عملية تفكك للقطاع الصناعي وهروب للاستثمارات على نطاق واسع نظراً لإغلاق المؤسسات، والإفلاس، وهجرة رؤوس الأموال، وأعمال النهب، والتخريب. إذ بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية 103.1 مليار دولار أميركي بحلول الربع الثاني من العام 2013، أي ما يُعادل 174% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010، بالأسعار الثابتة.
- تشكّل الأضرار التي تعرّض لها مخزون رأس المال والبالغة 49.64 مليار دولار أميركي، نسبة 48% من هذه الخسائر. ويتعين استبدال رأس المال الذي اختفى من مصادر تمويل جديدة في أي عملية إعادة تأهيل مستقبلية للاقتصاد السوري وإعادة الاستثمارات إليه.
- تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 34.3% في الربع الأول من العام 2013، و 39.6% في الربع الثاني من العام ذاته، مقارنة مع الربعين المقابلين في العام 2012، إذ يُقدّر الحجم الإجمالي للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي حتى الربع الثاني من العام 2013 بمبلغ 47.9 مليار دولار، علماً أن 8.2 مليارات دولار منها فقدت في الربع الأول من العام 2013، و9.7 مليارات دولار فُقدت في الربع الثاني من العام 2013.
- مع تواصل الانهيار الكبير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، شهد التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي تغيراً هائلاً وسريعاً، إذ باتت الزراعة تمثّل 54% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2013، وهي سجّلت ارتفاعاً موسمياً نتيجة للذروة الحاصلة خلال فترة الحصاد. ومع تواصل التراجع في القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تولّد القيمة، إضافة إلى انخفاض حصتها من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الخدمات الحكومية، والخدمات الاجتماعية والخدمات التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية نالت حصّة متنامية من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، رغم تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها، باستثناء خدمات المنظمات غير الحكومية.
- شهدت استثمارات القطاع الخاص تدهوراً هائلاً بنسبة 23.3% في الربع الأول من العام 2013، وبنسبة 12.8% في الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام 2012. وبحلول الربع الثاني من العام 2013، شكّل الاستثمار 10.3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم أدنى بكثير من معدّل الاهتلاك السنوي الطبيعي لمخزون رأس المال.
- تراجع الاستثمار العام بنسبة تصل إلى 23% في الربع الأول من العام 2013، وبنسبة 30% في الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع الربعين المقابلين من العام 2012. علاوة على ذلك، قامت الحكومة بإعادة تخصيص موارد كبيرة وتحويلها من الاستثمار إلى الاستهلاك الجاري إضافة إلى الإنفاق العسكري.
- تواصل نمو عجز الموازنة في الربع الثاني من العام 2013، بينما وصلت نسبة الدين العام إلى 73% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً إلى الأعلى بالحاجة إلى زيادة الاقتراض الخارجي، ومن المرجّح أن تؤدّي الزيادة التي حصلت على أجور القطاع العام في نهاية الربع الثاني إلى زيادة إضافية في العجز في الربع الثالث من 2013.
- تراجع الاستهلاك الخاص بنسبة 40% في الربع الأول من العام 2013، و47% في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الربعين المقابلين من العام 2012، ممّا يعكس الظروف الاقتصادية والمالية المريعة التي تواجه الأسر السورية، مع تعاظم النزاع المسلّح في النصف الأول من العام.
- بما أن الانفاق الحكومي على الاستهلاك العام هو أمر حيوي للتخفيف من تراجع الطلب الإجمالي، فإن التراجع في الإيرادات الحكومية من الضرائب ومن المؤسسات المملوكة للدولة، والمترافق بالتكلفة المتزايدة للدعم وإعادة توجيه المخصصات الحكومية إلى الانفاق العسكري، نجم عنه انكماش في حصة الاستهلاك العام من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 23% في الربع الأول عام 2013، و22% في الربع الثاني عام 2013، مقارنة مع العام 2012.
- مع انهيار الاقتصاد المنظم، شهدت سورية تنامياً في الاقتصاد غير المنظم، والنشاطات الريعية سريعة الربح، إضافة إلى ظهور اقتصاد العنف الذي سيرخي بظلاله على تنظيم النشاط الاقتصادي، والإصلاح، ورأس المال الخاص، والتنمية في مرحلة ما بعد الأزمة.

المقدّمة

27 شهراً مرّت، ولازال النزاع الكارثي المسلح في سورية ماضياً وبلا هوادة، مع تزايد دخول اللاعبين الإقليميين والدوليين إلى قلب هذه المعمعة العسكرية. فالمظاهرات السلمية التي اندلعت جنوبي سورية في مطلع العام 2011، مطالبة بالحريات المدنية، وداعية إلى التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سرعان ما تعرّضت لإخماد من القوّات الحكومية. فخلال عقود طويلة، أخفقت مؤسسات الدولة في التجاوب بفعالية مع الحرمان والتهميش اللذين تعاني منهما شرائح واسعة من الشعب، ووضع حد لهما. ورغم أن الاقتصاد السوري نما خلال العقود الماضية، ورغم تطبيق الحكومة لإصلاحات اجتماعية واقتصادية غير ناجزة وجزئية، إلا أنها تجاهلت العديد من المناطق أو أفضت إلى نتائج هزيلة لم ترقَ إلى مستوى تطلعات الشعب وطموحاته (راجع المركزي السوري لبحوث السياسات، 2013(أ)). فعجز الحكومة المديد عن صياغة حلول جوهرية لاحتياجات المجتمع هو واحد من العناصر الأساسية في التحوّل نحو نزاع مسلّح.

وفي غياب الارتقاء إلى مستوى القيادة والنزاهة الدبلوماسية، من المحزن أن يخفق نظام العلاقات الدولية في خدمة مصالح الشعب السوري، الذي يحتاج إلى وضع حد للعمليات العدائية، وإلى تسوية سياسية حقيقية إذا ما قدّر له إعادة بناء حياته ومجتمعه، وترسيخ أسسهما. ومن المؤسف أيضاً نجاح جهات إقليمية ودولية انخرطت في هذا النزاع في تمويله وتأجيجه. فالعنف العسكري أوجد كارثة إنسانية بنسب مضطردة الاتساع. فالسوريون الهاربون من النزاع اليوم باتوا أسرع الفئات اللاجئة نمواً على المستوى العالمي. ورغم أن عددهم لازال يقل كثيراً عن الخمسة ملايين لاجئ فلسطيني الذين يعيشون في الأردن، ولبنان، وسورية، وفلسطين نتيجة للنزاع العربي الإسرائيلي عام 1948، إلا أن اللاجئين السوريين سيصبحون قريباً أكبر مجموعة معاصرة من اللاجئين في العالم (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2013).

وتعتبر التكلفة الإنسانية المأساوية للنزاع المسلّح مجرّد جانب واحد للتحلل الاجتماعي والثقافي والسياسي، والذي يشمل أيضاً، من جملة ما يشمل، حرباً كارثية على التنمية والرفاهية الاقتصادية سيحتاج الاقتصاد السوري إلى عقود للتعافي من آثارها. فالتصعيد المتواصل لوتيرة النزاع أفضى بالأطراف المسلّحة إلى تخريب الأصول الاقتصادية والمنتجة للبلاد، مع تحويل الموارد من النشاطات المنتجة إلى النشاطات الهدّامة. غير أن تواصل هذه التوجهات طوال العام 2013 سيترك آثاراً كارثية على التنمية ضمن البلد.

يتطرّق التقرير إلى الأسس الجوهرية للتخريب والتدهور الاقتصاديين اللذين جلبتهما هذه الحرب الصامتة على التنمية البشرية والاقتصادية. وهذا هو التقرير الثاني الذي أوكلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المركز السوري لبحوث السياسات مهمّة إعداده ليقدّم تقييماً متواصلاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية خلال الأزمة الحالية، بالاستناد إلى التحديثات الرسمية المتاحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لتقدير المؤشرات الرئيسية الأخرى[1]. ومن المؤمل أن ترسم هذه التقارير خارطة اقتصادية، وأن تشكّل أداة تحليلية تتيح لمختلف الجهات أن تطلع بوضوح على المخاطر الحالية والتخريب الذي طال الاقتصاد من أجل صياغة السياسات والبرامج التي يمكن أن تخفف من وقع الأحداث ضمن الظروف الحالية، مع توفير منظور مستقبلي شامل لإعادة التأهيل، وإعادة الإعمار، والتنمية مستقبلاً.

استناداً إلى التقرير الفصلي الأول، يبني هذا التقرير على الإطار، والتحاليل، والمنهجية، التي طوّرها المركز في تقريره السابق "الجذور و الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية" الذي حلّل الأوضاع عام 2012 [2] (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013). وتستند المقاربة المنهجية إلى مقارنة "سيناريو الأزمة"، أو المؤشرات الفعلية خلال الأزمة، مع "السيناريو الاستمراري"، أو المؤشرات التي كانت على الأرجح ستتحقق لو لم تندلع الأزمة. إن الفارق أو الفجوة بين هذين السيناريوهين تعادل الخسائر الاقتصادية الاجتماعية التي تُعزى إلى الأزمة. ويشتمل التقرير على عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي والاجتماعي التي جُمِعت وقيّمت استناداً إلى مصادر رسمية ومشاورات مع عدد من الخبراء، وكذلك بالاعتماد على عدد من النماذج، مثل البرمجة المالية، ضمن إطار تنموي شامل.

[1] إن مصادر البيانات الواردة في هذا التقرير هي بصورة رئيسية المكتب المركزي للإحصاء، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الصحة، ووزارة التربية، ووزارة الإدارة المحلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومصرف سورية المركزي، ووكالات الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، أجريت لقاءات مع عدد من الخبراء والشخصيات المطلعة.

[2] راجع النسخة الإنكليزية على العنوان التالي: (http://unrwa.org/userfiles/2013071244355.pdf). كما أن النسخة العربية متاحة على العنوان التالي: (http://scpr-syria.org/)

وبتحديد أكبر، فإن هذا التقرير يستقصي بصورة معمّقة القضايا المرتبطة بالموسمية على مدار فترات ربعية، وهذا أمر أساسي لفهم أثر التقلّبات في المخرجات القطاعية على التنمية. ويشخّص هذا التقرير النمط الموسمي للإنتاج الزراعي، والصادرات، والمستوردات، والاستهلاك الخاص. إضافة إلى ذلك، وفضلاً عن تقدير المؤشرات الخاصة بالربع الثاني من العام 2013، فإن التقرير يعاود النظر في التقديرات السابقة ويُعيدُ تقييمها استناداً إلى بيانات ومعلومات مُحدّثة.

يركّز القسم الأول من التقرير على المؤشرات الاقتصادية وأثر الأزمة على القطاعات الاقتصادية، والموازنة العامة، والأسعار، والوظائف. أمّا القسم الثاني فيغطّي الأثر على المؤشرات الاجتماعية، ومن ضمنها، السكّان، والفقر، والصحّة، والتعليم، ومؤشر التنمية البشرية، والتضامن الاجتماعي.

أولاً: الأثر الاقتصادي للأزمة

يستند هذا التقرير إلى أحدث البراهين المتعلقة بالوضع الاقتصادي في سورية والمتوفرة حتى الآن، وذلك كي تحدّث المعارف الراهنة بالحالة الاقتصادية للبلاد منذ اندلاع النزاع في آذار 2011. وقد تمّ ذلك من خلال تقدير الخسائر الاقتصادية حتى الربع الأول من العام 2013، وتقدير الخسائر الإضافية للربع الثاني من العام 2013. ويواصل هذا القسم السرد والتحليل الخاصّين بالنمو/ التراجع الاقتصادي ضمن قطاعات مختلفة. وهو يأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي تركته التغيّرات الحاصلة مؤخراً في نمط النزاع بصورة أساسية على الاقتصاد. علاوة على ذلك، يحلل هذا القسم ويقدّر المؤشرات الرئيسية للمالية العامّة، والتجارة، والأسعار، وسعر الصرف، والتشغيل.

إعادة هيكلة هدّامة

خلال الربع الثاني من العام 2013، واصلت أزمة الاقتصاد السوري مسارها الحاد المنحدر هبوطاً، الأمر الذي أدّى إلى تراجع متزايد في ثروة الأمة، والضغط على رأس المال ضمن القطاعين الخاص والعام. وبالكاد تفادت الصناعات التحويلية والقطاع الاستخراجي (ومعظمه من النفط) الانهيار الكامل، إذ تراجعت حصتهما من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2013 إلى حدود 4%. كما أن النزاع المسلّح أفضى إلى أضرار مادية واسعة النطاق في البنية التحتية، وقطاع الأعمال، والبيئة، والاتصالات، في حين شهدت الخدمات التجارية تراجعاً درامياً. وتزامناً مع ذلك، ضغطت العقوبات الاقتصادية على الصادرات والمستوردات والقطاعات المالية والمصرفية. ووسط هذه الكارثة الاقتصادية، لم يعد بوسع الاقتصاد الوطني تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب السوري.

تعتبر المحرّكات الأساسية المنتجة للاقتصاد السوري – ومن ضن ذلك الصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والتجارة الداخلية، والنقل والاتصالات، والمالية، والخدمات العقارية – في حالة يُرثى لها، بموازاة تفكك صناعي واسع النطاق، ممّا أدى إلى عملية إعادة هيكلة هدّامة للاقتصاد. وباستثناء العمل ضمن تجمّعات اقتصادية محدودة في أماكن مثل وسط دمشق، واللاذقية، وطرطوس، والسويداء، والقامشلي، فإن مؤسسات القطاع الخاص المرخصة لا تحظى إلا بفرصة محدودة للازدهار. والعديد منها يكابد اليوم جاهداً لمجرّد البقاء ضمن أسواق تتسم بخطورة عالية ولم تعد خاضعة للتنظيم، بينما تشهد الأسواق تنامياً في أعداد صغار روّاد الأعمال المهمّشين من القطاع غير المنظم الذين يعملون على تأمين دخل هزيل بالكاد يكفيهم قوتاً لعائلاتهم. كما أن رجال الأعمال يعملون، وبصورة متنامية، في أسواق تتخللها اقتصادات العنف، حيث الابتزاز، والتهريب، والتشليح، والأفعال الجرمية تتعدّى على الأعمال المشروعة وتهدّد مصدر رزق رجال الأعمال العاديين.

الشكل 1: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بين الربع الثاني عام 2010 والربع الثاني عام 2013

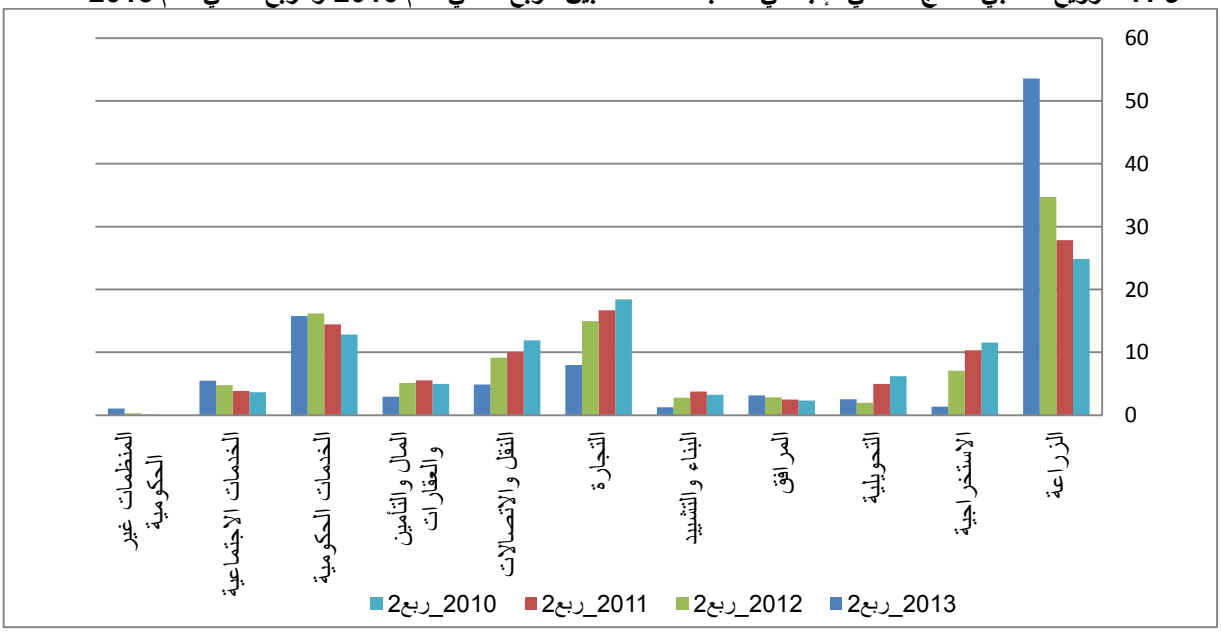

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

في الوقت الحاضر، يتصف **التركيب الهيكلي للاقتصاد** بعدم التطوّر كانعكاس لتغيّر تركيبة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (الشكل 1). فمنذ بداية النزاع، كانت القطاعات الاقتصادية الوحيدة التي سجلت نمواً في حصتها من الناتج المحلي الإجمالي هي الزراعة والخدمات الحكومية، والخدمات الاجتماعية، وخدمات المنظمات غير الحكومية، والمرافق. ويعتبر الارتفاع في حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي غير مسبوقاً، إذ شكّلت الزراعة 54% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2013، لتكون بذلك قد ضاعفت حصّتها مقارنة مع العام 2010، وتجاوزت جميع القطاعات الأخرى بوصفها المكوّن الرئيسي الذي يضيف قيمة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ورغم أن حصة الانتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت، إلا أن قيمة هذا الناتج تراجعت، وإن كانت حصّته في حال من الصعود، فقد انخفضت القيمة المضافة للناتج الزراعي من 263 مليار ليرة سورية عام 2011، إلى 245 مليار ليرة سورية في عام 2012، و119 مليار ليرة سورية في النصف الأول من العام 2013. علاوة على ذلك، فإن الأحوال المناخية المواتية شكّلت ضماناً لتحسّن الناتج الزراعي في النصف الأول من العام 2013. غير أن الموقع المركزي الذي تشغله الزراعة حالياً، حتى وإن كانت تمدّ آلاف الأسر بأسباب البقاء خلال الأزمة الحالية، لا ينبئ عن تطوّر اقتصادي إيجابي. فالقطاع الزراعي لازال يواجه حالة من التقلب المناخي، بينما لازال النزاع يطرح تحدّيات أمام المزارعين في الوصول إلى الأراضي، والأسواق، والوقود، والمستلزمات، والري، بما أن الأراضي والقطعان واقعة تحت الحصار، أو معرضة للنهب، أو التخريب. وعليه فإن الزراعة تستأثر بحصة متنامية من اقتصاد غير سليم.

توفّر القطاعات النامية الأخرى جميعها خدمات تساعد السوريين في التأقلم مع المشاق التي فرضها النزاع الحالي، إذ تقدّم الخدمات الاجتماعية وخدمات المنظمات غير الحكومية تمويلاً هاماً للتداخلات الإنسانية. وتظل الخدمات الحكومية بارزة، إذ نمت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2010، وهي حالياً ثالث أكثر مكوّنات الناتج المحلي الإجمالي أهمية بعد التجارة الداخلية والزراعة، ولكن كما هو حال الزراعة، فإن هذه الحصة المتنامية هي جزء من اقتصاد أصغر بكثير. وبالتالي، فإن قيمة الخدمات الحكومية انكمشت من 228 مليار ليرة سورية في 2011، إلى 190 مليار ليرة سورية في 2012، و67 مليار ليرة سورية فقط في النصف الأول من العام 2013. وتؤدّي القوّة الاقتصادية للخدمات الحكومية دوراً سياسياً واستراتيجياً هاماً، بما أن الخدمات والمشتريات الحكومية تعتبر أساسية للمحافظة على النشاطات في القطاعات الأخرى، في حين تعتبر الدولة أكبر صاحب عمل في البلد. ولكن من غير المستبعد مستقبلاً، أن يقود التراجع في قيمة الخدمات الحكومية جرّاء الانخفاض في الإيرادات العامّة إلى فشل الدولة.

الشكل 2: نمط الإنتاج الزراعي في 2011

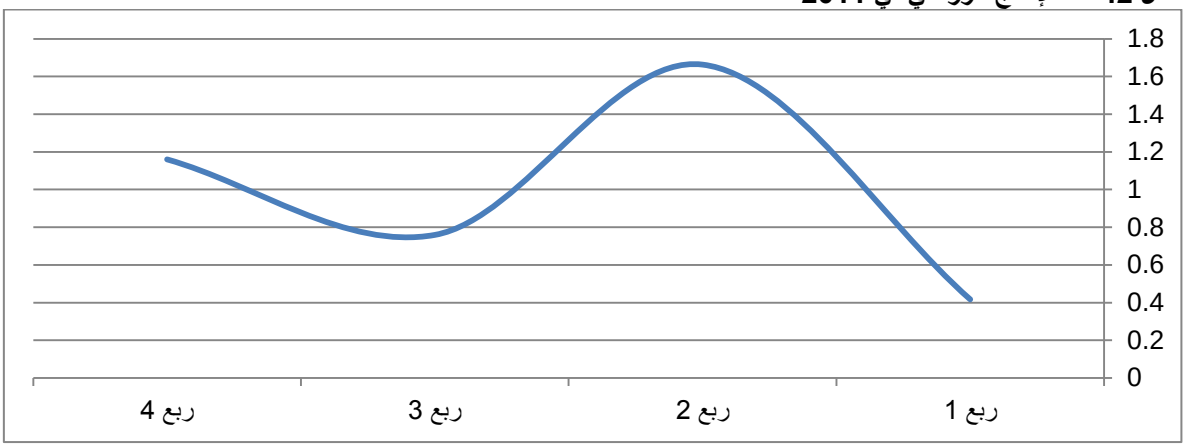

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية وحسابات المؤلفين

الاقتصاد الهش

يقدّر التقرير النمو/ التراجع في الاقتصاد الحقيقي استناداً إلى مؤشرات غير مباشرة لكل قطاع خلال العامين 2011 و2012 والربعين الأول والثاني من العام 2013[3] باستعمال تقديرات اقتصادية قياسية ونموذج للبرمجة المالية (راجع الملحق). ثم يقوم التقرير بتقدير التغيّرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية. كما يقوم بمراجعة

[3] معدّلات النمو السنوية المذكورة للعامين 2011 و2012، بينما قورنت معدلات النمو السنوي على أساس فصلي للربعين الأول والثاني من العام 2013 مع الربع ذاته في السنة السابقة.

التقديرات الواردة في التقرير الفصلي السابق والخاصة بالناتج المحلي الإجمالي للعام 2012، والربع الأول من العام 2013 (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013 ب). إضافة إلى ذلك، يتطرّق التقرير إلى موسمية الناتج المحلي الإجمالي للزراعة لتقديم صورة أدق للنشاطات الاقتصادية الفصلية خلال 2013 مقارنة مع العام 2012. وقد تم ذلك من خلال تبني نمط الموسمية الزراعية في 2011، والذي يبيّن أن الإنتاج الزراعي يصل إلى ذروته في الربع الثاني من العام، ويكون في أخفض مستوياته في الربع الأول (الشكل 2). ولموسمية الناتج المحلي الإجمالي للزراعة تأثير يؤدّي إلى تقلبات في الناتج المحلي الإجمالي على مدار الأرباع المختلفة. وعليه، ولتوضيح أثر الموسمية على معدّلات النمو/ الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، احتسبت معدّلات النمو للربع على أساس الربع ذاته في السنة السابقة.

علاوة على ذلك، تبيّن النتائج المعدّلات الحقيقية للنمو/الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في سورية بحسب القطاع، ممّا يعكس حجم الانهيار في الاقتصاد السوري خلال الأزمة الحالية. فـ"السيناريو الاستمراري" يبيّن أنه لو لم تندلع الأزمة، لكانت سورية قد حققت معدّل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 7.1% تقريباً عام 2011، و6.5% عام 2012، و6.9% في الربع الأول من العام 2013، و7.4% في الربع الثاني من العام 2013. ولكن، باستعمال التقديرات من "سيناريو الأزمة"، فإن التقديرات تقول أن الناتج المحلي الإجمالي لسورية انكمش بنسبة 3.7% عام 2011، ومن ثم بنسبة 27.7% عام 2012، و34.3% في الربع الأول من العام 2013، و39.6% في الربع الثاني من العام 2013. ومنذ بداية العام 2011، وحتى الربع الثاني من العام 2013، تُقدّر خسارة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري بمبلغ 1.370 مليار ليرة سورية بحسب الأسعار الثابتة لعام 2000. (الجدول 1) وتعادل هذه الخسارة 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسورية عام 2010، وبحسب الأسعار الجارية، فإن هذه الخسارة تعادل 47.9 مليار دولار أميركي.

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع، 2010 – الربع الثاني من العام 2013، والآثار المقدّرة للأزمة، بمليارات الليرات السورية (بحسب الأسعار الثابتة لعام 2000)

	الفعلي	السيناريو الاستمراري				سيناريو الأزمة				آثار الأزمة				
	2010	2011	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	2011	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	2011	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	حتى حزيران 2013
الزراعة	240	263	276	30	121	263	245	24	95	0	31	6	26	63
الاستخراجية	186	185	185	46	46	163	83	6	2	23	102	40	44	208
التحويلية	100	105	110	29	29	78	23	5	4	26	86	24	24	161
المرافق	37	42	48	13	13	39	33	7	6	3	14	7	8	32
البناء والتشييد	52	54	55	13	14	59	33	5	2	-5	22	8	12	36
التجارة	297	311	326	85	85	263	176	23	14	49	150	63	71	333
النقل والاتصالات	191	208	227	62	62	158	108	14	9	51	119	48	53	271
مال وتأمين وعقارات	80	88	96	26	26	87	61	8	5	1	36	18	21	76
الخدمات الحكومية	207	230	257	71	71	228	190	39	28	3	67	32	43	145
الخدمات الاجتماعية	59	67	76	22	22	60	56	11	10	7	21	10	12	50
المنظمات غير الحكومية	1	1	1	0	0	1	3	1	2	0	2-	1-	2-	5-
الناتج المحلي الإجمالي	**1,452**	**1,555**	**1,656**	**398**	**490**	**1,398**	**1,011**	**142**	**177**	**157**	**645**	**256**	**313**	**1,370**

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على بيانات أولية من هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمكتب المركزي للإحصاء

لم يتغيّر التركيب الهيكلي للخسائر الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي ضمن القطاعات المختلفة تغيراً كبيراً بين الربع الأول من العام 2013 والربع الثاني من العام ذاته. وقد كانت أكبر الخسائر في التجارة التي خسرت 333 مليار ليرة

سورية من 2011 وحتى حزيران 2013، ممّا يشكّل 24% من الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي. ومثلت خسائر قطاع النقل 20% من الخسائر الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة بقيمة تبلغ 271 مليار ليرة سورية، بينما تراجعت الصناعة الاستخراجية (وبصورة رئيسية النفط) بواقع 208 مليارات ليرة سورية، أي ما يمثّل 15% من خسائر الناتج المحلي الإجمالي، أمّا الصناعة التحويلية فقد تراجعت بواقع 161 مليار ليرة سورية وهي تمثّل 12% من خسائر الناتج المحلي الإجمالي. وقد تلا ذلك قطاع الخدمات الحكومية الذي فقد 145 مليار ليرة سورية، أي ما يشكّل 10.6% من الخسائر الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي (الشكل 3). وبالتالي، وبحلول الربع الثاني من العام 2013، فإن الخسائر الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي طالت التجارة، والنقل، والصناعة الاستخراجية، والخدمات الحكومية.

الشكل 3: التوزيع النسبي للخسائر (الأرباح) المقدّرة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في 2011، و2012، والربع الأول من العام 2013، والربع الثاني من العام 2013

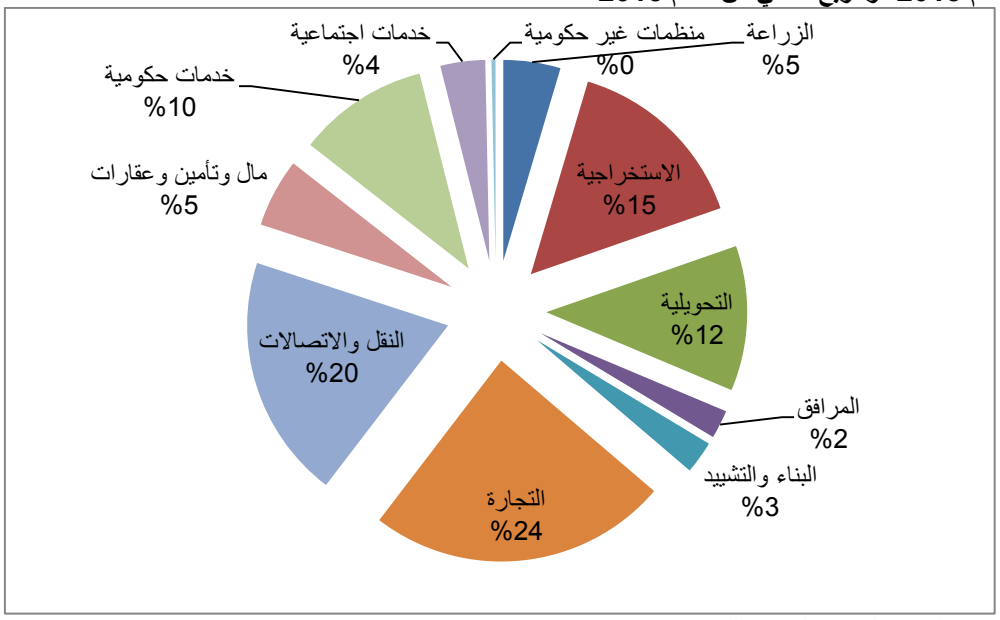

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تصاعد الانكماش في الاقتصاد تصاعداً كبيراً في النصف الأول من العام 2013، مقارنة مع النصف الأول من العام 2012، إذ وصلت خسائر الناتج المحلي الإجمالي إلى 256 مليار ليرة سورية في الربع الأول من العام 2013 و313 مليار ليرة سورية في الربع الثاني من العام 2013 بالأسعار الثابتة للعام 2000. علاوة على ذلك، شهد الربع الثاني من العام 2013 زيادة هائلة في الناتج المحلي الإجمالي للزراعة مقارنة مع الربع الأول من العام 2013، بما أن الانتاج الزراعي وصل إلى ذروته الموسمية. بيد أنه كان متدنياً تدنياً كبيراً عن مستوياته في فترة ما قبل الأزمة. وشهدت القطاعات الأخرى كلها انكماشاً في الربع الثاني مقارنة مع الربع الأول من العام 2013، باستثناء خدمات المنظمات غير الحكومية.

خلال الفترة الحالية من عمر الأزمة، شكّلت **الزراعة** الدعامة الأساسية للاقتصاد. وتزامناً مع فترة الحصاد الرئيسية، شكّلت الزراعة 54% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع 27% في الربع الأول من العام 2013. ونتيجة لذلك، فقد كانت الزراعة عامل إسهام رئيسي في توفير الوظائف الموسمية والدخل خلال هذه الفترة، مدعومة بالظروف المناخية الإيجابية خلال العام. فخلال هذا الوقت، أدى الانتاج الزراعي دوراً رئيساً في التقليل من انعدام الأمن الغذائي، وتأمين فرص العمل لذوي المهارات المتدنية في المناطق الريفية، فضلاً عن التخفيف من الفقر وسط صفوف الأسر المنخرطة في العمل الزراعي. غير أن هذا الإسهام الإيجابي نوعاً ما لقطاع الزراعة في الاقتصاد لم يحل دون حصول انكماش في الزراعة في الربعين الأول والثاني من العام 2013 بواقع 6.9% في كل ربع، مقارنة مع الفصلين ذاتهما في العام 2012. فقد كان هناك انخفاض في عمليات الزراعة بنسبة 15% مقارنة مع العام 2012، وتحديداً في حالة المحاصيل الرئيسية مثل القمح، والشعير، والقطن، والشوندر. وكان الانخفاض الملحوظ في محافظة الرقة التي انخفضت فيها الزراعة بنسبة 40%. علاوة على ذلك، ورغم أن الظروف المناخية الاجمالية كانت إيجابية عموماً، إلا أن غلة الهكتار الواحد هبطت نتيجة للظروف الأمنية السيئة التي حالت دون إمكانية وصول المزارعين في مناطق النزاع إلى أراضيهم بصورة متواصلة. كما تأثرت الغلّة بندرة الأسمدة والطاقة، وتنامي تكلفتهما. وأرخى الوضع

الأمني السيء بثقله على شحن المحاصيل الزراعية وتسويقها. وترافق ذلك مع عمليات تخريب ونهب للمحاصيل والحيوانات، وأضرار واسعة النطاق في البنية التحتية للري.

في الربع الثاني من العام 2013، ارتفعت أسعار الوقود والأسمدة، دافعة بذلك تكاليف الأنشطة الزراعية إلى الارتفاع بنسبة 19% وفقاً لتقديرات هيئة التخطيط والتعاون الدولي. واستجابة لذلك، قامت الحكومة برفع أسعار شراء القمح الذي تستجره من المزارعين. فقبل الأزمة، اعتاد المزارعون بيع المحاصيل الرئيسية لحقولهم مباشرة إلى الحكومة، ولكن نظراً للعوائق الأمنية، اضطر مزارعون عديدون الآن إلى بيع محاصيلهم نظير أسعار أقل إلى السماسرة الذين يبيعونها بدورهم إلى الحكومة أو يشحنونها مباشرة إلى سوق الجملة. وخلال هذه الفترة، حصل نقص في المنتجات الحيوانية، ولاسيما اللحوم، بما أن قطاع الثروة الحيوانية تأثر جرّاء التهريب، والنهب، والسرقة، وغياب العلف، ممّا أجبر الحكومة على السماح باستيراد اللحوم. وبناء على ذلك، أدّت الزيادة في التكاليف الزراعية وندرتها إلى زيادة فعلية في تكاليف المنتجات الزراعية بالنسبة للمستهلكين.

سجّل **قطاع تجارة الجملة والتجزئة**، والذي يشمل المطاعم والفنادق، انكماشاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الربعين الأول والثاني من العام 2013، فقد قدّر حجم الانكماش فيه بحدود 48.7% في الربع الأول من عام 2013، و67.7% في الربع الثاني من العام ذاته، مقارنة مع الربعين المقابلين من العام 2012. وخلال الربع الثاني من العام 2013، أفضى النزاع إلى ارتفاع أسعار المستهلك، وندرة السلع المحلية، وانخفاض الدخل، وارتفاع تكاليف الطاقة والأمور اللوجستية، وتراجع قيمة العملة، والقيود على حركة الأشخاص والبضائع، وكل ذلك ترك أثراً هائلاً على قطاع التجارة الداخلية. ولازالت العقوبات الدولية تؤدّي دوراً في التقليل من تدفق السلع، نتيجة للقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، وإيقاف العمليات المالية، وخدمات التأمين، ممّا زاد من تكلفة المستوردات الأساسية. علاوة على ذلك، وبوصف هذا القطاع واحداً من أهم الجهات توظيفاً للعمّال ذوي المهارات المنخفضة، أدّت عمليات تقليص الوظائف والإغلاق إلى خسارة عشرات آلاف الوظائف فيه.

أمّا ضمن القطاع، فقد تسبّب النزاع المسلح بتشوهات كبيرة بين الأسواق، حسب المناطق الجغرافية في جميع أنحاء البلاد، مع حصول تفاوت كبير في أسعار السوق، وهوامش الأرباح التجارية وتغطية النفقات، والاستحصال على السلع، وكذلك المعاملات الرسمية. كما أن قطاع التجارة معرّض في الكثير من المناطق لخطر الابتلاع من قبل اقتصاد العنف الذي ظهر من خلال الأسواق السوداء التي تنتشر كالفطر لتبادل البضائع غير المشرعة، والمهرّبة، والمنهوبة، والتي تترافق غالباً بعمليات الابتزاز والخطف. وأسهم الضعف المتنامي للمؤسسات التعاقدية وإنفاذ القانون في هذه المناطق في تقويض عمليات الشركات القانونية وشبكات الأعمال النظامية. وفي الربع الثاني من العام 2013، حافظت الحكومة على تدخلها لضمان استتباب الاستقرار في أسعار السوق من خلال دعم المشتقات النفطية، التي يتزايد استيرادها. غير أن تهاوي قيمة العملة يزيد من أعباء المحافظة على هذا الدعم، ويجبر الحكومة على زيادة أسعار المشتقات النفطية بغية التخفيف من العبء القائم على الموازنة العامة. إضافة إلى ذلك، افتتحت الحكومة في الربع الثاني من العام 2013 عدداً محدوداً من المنافذ لبيع السلع الأساسية المستوردة مباشرة وبأسعار مدعومة في مناطق شتى.

ظل تأثير النزاع على قطاع **السياحة** هدّاماً خلال الربع الثاني من العام 2013، حيث انكمش القطاع بنسبة 76% في النصف الأول من العام 2013 مقارنة مع النصف الأول من العام 2012، مع تراجع كامل في أعداد السيّاح، وإيرادات السياحة، والليالي السياحية.

شهد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع **الصناعة الاستخراجية** انكماشاً نسبته 49% في 2012، نتيجة للنزاع المسلّح وانعدام الأمن، بينما شهد صدمة اقتصادية قوية خلال الربع الثاني من العام 2013، مع انخفاض وسطي انتاج النفط من 47.000 برميل يومياً خلال الربع الأول من العام 2013 إلى مجرّد 18.000 خلال الربع الثاني من العام 2013. وبما أن الحكومة فقدت سيطرتها على العديد من حقول النفط خلال هذه الفترة، فإن المقارنات مع الفصول الموازية من العام السابق تظهر صورة أكثر قتامة. فقد تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 71% في الربع الأول من العام 2013 وبنسبة 88% في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الربعين ذاتهما من العام 2012. ويعتبر ذلك خسارة استراتيجية واقتصادية كبيرة للاقتصاد الوطني الذي فقد مصدره الأساسي للقطع الأجنبي. وللتعويض عن ذلك، تعيّن على الحكومة أن تزيد من استيراد المشتقات النفطية ممّا زاد من قيمة فاتورة الدعم. علاوة على ما سلف، أرخى النقص في الطاقة بأثره على القطاعات الاقتصادية كافة وعلى الأسر جميعها، حتى مع تواصل تنامي أسعار الطاقة خلال الربع

الثاني من العام 2013، ممّا قاد إلى ارتفاع كبير إضافي في تكاليف المعيشة بالنسبة لجميع الأسر، وتكاليف ممارسة الأعمال بالنسبة للمؤسسات كافة.

وتماماً كما حصل في الربع الأول من العام 2013، واصل الناتج المحلي الإجمالي في قطاع **الصناعات التحويلية** انكماشه، مع تصاعد وتيرة النزاع المسلح وتنامي حدّته في مناطق شتى، وبلغت نسبة الانكماش هذه 70.1% في 2012، بينما انكمش بنسبة 12.8% في الربع الأول من العام 2013، و23.3% في الربع الثاني من العام 2013[4] مقارنة مع الربعين المقابلين من العام السابق. وبالإجمال، فإن الإغلاق والتخريب اللذان طالا الشركات شهدا تنامياً نتيجة للعمليات العسكرية، وانتشار أعمال السلب والنهب، والإفلاس، إضافة إلى خطف العمّال والمدراء على نطاق واسع. وتواصل الانكماش في المناطق الصناعية الرئيسية في سورية، وتحديداً في حلب، وريف دمشق وحمص. كما انعكس التراجع أيضاً في الانخفاض الحاد في الاستثمارات العامّة والخاصة وخسارة مخزون رأس المال خلال الربع الثاني من العام 2013. إضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض الهائل في انتاج الصناعات التحويلية نجم عنه تراجع امداد الأسواق المحلية بالسلع المنتجة محلياً، ممّا جعل ندرة هذه السلع يسهم في زيادة الأسعار.

تعرّض قطاع **النقل** إلى أضرار مالية ومادية ضخمة نتيجة للنزاع، مع تراجع في ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 51.6% عام 2012، وبمقارنة الربعين المتقابلين في عامي 2012 و2013، انكمش هذا الناتج المحلي بنسبة تقدر بـ 63% في الربع الأول من العام 2013، و46.9% في الربع الثاني من العام 2013.[5] إضافة إلى ذلك، أسهم غياب الوقود وخدمات الصيانة في تراجع أنشطة النقل التجاري. فخلال الربع الثاني من العام 2013، ظل القطاع مثقلاً بالأعباء المتصلة بمحصلات النزاع، ومن ضمن ذلك نهب المركبات العامّة والخاصة، وانعدام الأمن والخطورة الفعلية في التنقل، والهجوم على الشاحنات والأرتال التي تنقل السلع، بينما قلّلت العقوبات الدولية من الحاجة إلى خدمات النقل المطلوبة لأنشطة الاستيراد والتصدير في المرافئ والمطارات.

أما قطاع **الاتصالات**، الذي يتضمّن خدمات الاتصالات والبريد، فقد كان أقل تأثراً من القطاعات الأخرى، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الاتصالات بحدود 7.4% عام 2012، ورغم أن هذا الرقم يعتبر ضئيلاً مقارنة مع القطاعات الأخرى، إلا أن ذلك شكّل تراجعاً اقتصادياً كبيراً أثّر على قابلية العديد من الشركات الخاصة للبقاء ومواصلة العمل. علاوة على ذلك، أصبح هذا التراجع أكثر بروزاً في 2013. وبالتالي، وبمقارنة الربعين المتقابلين في عامي 2012 و2013، فإن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة 32.6% في الربع الأول من العام 2013، و24.2% في الربع الثاني من العام 2013. وثمّة عوامل عديدة تفسّر هذا التراجع مثل الانخفاض في دخل الأسر والحكومة، والقيود المفروضة على خدمات الصيانة، والعقوبات التي تمنع استيراد تجهيزات الاتصالات ومعداتها، والضرر الذي أصاب البنية التحتية وأجهزة إعادة بث الاتصالات والناجمة جميعها عن النزاع المسلح[6].

انكمش الناتج المحلي الإجمالي **للقطاع المالي والعقاري** بنسبة 30.2% عام 2012 وبنسبة إضافية تبلغ 47.2% في الربع الأول من العام 2013، و65.8% في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الفصلين ذاتهما من العام 2012. وتتمثّل الأسباب الكامنة وراء هذا التصاعد في 2013 في الانكماش الهائل في النشاط الاقتصادي، والقيود المفروضة على العمليات المالية، وتدهور أسعار الصرف، والعقوبات الدولية على القطاع المالي. كما تأثر القطاع أيضاً بإخفاق مصرف سورية المركزي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي، والمحافظة على قيمة الليرة السورية، الأمر الذي دفع بالعديد من الأسر التي تعيش على الدخل الثابت إلى حال من الفقر، ومن ضمنهم عدد هائل من عمّال القطاع العام ذوي الأجور المنخفضة. كما أن الانخفاض الدراماتيكي في المعروض من السلع المنتجة محلياً، والزيادة في المستوردات فاقما من الضغوط المفروضة على سعر صرف الليرة السورية. إضافة إلى أن الانخفاض في النشاطات الاقتصادية الحقيقية وهجرة رأس المال الخاص زادا من التحدّيات النقدية التي يواجهها النظام المصرفي.

---

[4] استند التقرير إلى النتائج الأولية للمسح الصناعي في 2013 لتقدير القيمة المضافة للقطاع الخاص، أما بالنسبة للقطاع العام، فقد اعتمد على البيانات الإدارية الخاصة بالمؤسسات الرئيسية المملوكة من الدولة.

[5] المؤشرات غير المباشرة التي اعتمدت لتقدير الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع النقل هي الضرائب والرسوم على المركبات، وأعداد المسافرين عبر السكك الحديدية والمطارات، وأحجام البضائع المنقولة عبر السكك الحديدية والمرافئ والمطارات.

[6] المؤشرات غير المباشرة التي اعتمدت لتقدير الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع تشمل: أعداد المشتركين بخدمات الهاتف الخلوي والانترنت، وعدد المكالمات الهاتفية المحلية المدفوعة، وعدد صناديق البريد، والطرود، والعمليات.

شهد قطاع **المرافق** انكماشاً بنسبة 14.8% عام 2012 وبنسبة إضافية بلغت 18.8% في الربع الأول من العام 2013، و32.9% في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الفصلين ذاتهما من العام 2012.[7] فقد سجّل الانتاج الشهري للكهرباء تراجعاً هائلاً خلال الربع الثاني من العام 2013 جرّاء ندرة الوقود والغاز المطلوبين للمحافظة على انتاج محطّات التوليد. إضافة إلى ذلك، وكما هو الحال في الربع الأول من العام 2013، عانت مناطق عديدة من انقطاعات مديدة في التيار الكهربائي فضلاً عن التقنين، ناهيك عن الانقطاع الكامل للتيّار في مناطق النزاع الرئيسية، كما تأثر استهلاك الكهرباء نتيجة تخريب محطات نقل الكهرباء وتوليدها في النصف الثاني من العام، ومن ضمن ذلك التدمير الواسع النطاق لخطوط التوتر العالي ممّا زاد من الفاقد الكهربائي. ورغم أن جهوداً حثيثة بُذلت لإصلاح الأضرار، إلا أن النزاع المسلّح حال دون الإصلاح والصيانة الفعّالين لشبكات الكهرباء.

يعتمد الإنتاج في قطاع **البناء والتشييد** بصورة جزئية على الاستثمارات في القطاعات الأخرى. ففي العام 2012، تراجع القطاع بنسبة 44.2% مع تباطؤ نشاطات الإنشاء الخاصّة الجديدة بسبب تصاعد وتيرة النزاع. وتواصل التراجع في 2013 إذا انكمش الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بنسبة 39.4% في الربع الأول من العام 2013، وبنسبة 72.5% في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الربعين المقابلين في العام 2012. ومن المرجّح أن يتواصل الانخفاض الحاد في الاستثمار في القطاعات الأخرى في المستقبل القريب، ومن ضمن ذلك الاستثمارات العامّة والخاصة، ممّا يزيد من تآكل القيمة المضافة للقطاع.

وبالنسبة للقطاع العام، حصلت زيادة هائلة في **الخدمات الحكومية** عام 2011، نتيجة تصدّي الحكومة السورية للأزمة. لكن ذلك لم يتواصل في العام 2012، مع تراجع حصة الخدمات العامة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16.5%. وتواصل هذا الأمر عام 2013، وبنسبة تراجع بلغت 17.7% في الربع الأول من العام 2013، و41.2% في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الربعين المقابلين في العام 2012.[8] وقد ينعكس هذا التوجّه في الربع الثالث بما أن الحكومة زادت الأجور التي يتقاضاها موظفو القطاع العام في حزيران 2013، علماً أن القرار سيُطبّق في تموز 2013.

وحصل انكماش في **الخدمات الشخصية والاجتماعية**، بنسبة 7.6% في 2012، بينما شهد انكماشاً إضافياً بواقع 18.6% في الربع الأول من العام 2013، و30.4% في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الربعين المقابلين في العام 2012. هذا الانكماش في الخدمات الشخصية كان ناجماً إلى حد كبير عن الانخفاض العام في النشاطات الاقتصادية بين صفوف السكّان عموماً. غير أن الخدمات الشخصية التي يقدّمها القطاع الخاص والمجتمع المدني – ومن ضمن ذلك الصحة والتعليم – نمت في الربعين الأول والثاني من العام 2013 مع تزايد أعداد النازحين. ولكن ورغم الاستثمارات الهائلة التي قدمتها الجهات المانحة على صورة مساعدات إنسانية عبر الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، لم ترتق الخدمات الاجتماعية المتزايدة إلى مستوى يلبي الاحتياجات المتنامية.

وازداد حجم **خدمات المنظمات غير الحكومية** التي تقدّمها منظمات المجتمع ازدياداً هائلاً في النصف الأول من العام 2013، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 200% مقارنة مع النصف الأول من العام 2012، بما أن المجموعات الاجتماعية والجمعيات الخيرية وغير ذلك من المؤسسات تصدّت لتقديم الدعم الإنساني والاجتماعي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا النمو، تظل حصة المنظمات غير الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي هامشية.

الطلب المتناقص

أدّى انخفاض العرض المحلي إلى انخفاض حاد في مصادر الدخل لدى الأسر السورية التي لم تعد تمتلك السبل الكفيلة كي تستهلك بالوتيرة والمستويات التي كانت قائمة قبل الأزمة. فمن جانب الطلب، يعتبر **الاستهلاك الخاص** هو المكوّن الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، وهو في الوقت ذاته مقياس لرفاهية الأسر. ونتيجة للنزاع، تراجع الاستهلاك الخاص بنسبة 18.8% عام 2012. وتسارع هذا التوجّه في النصف الأول من العام 2013، بما أن الاستهلاك الخاص انحدر بنسبة 40% في الربع الأول من العام 2013، و47% في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الربعين المقابلين من العام 2012. ويعكس هذا التدهور المهول في الاستهلاك الخاص الوضع الإنساني المزري للعائلات السورية، نتيجة

[7] المؤشر غير المباشر لتقدير ذلك هو الانخفاض الشهري في انتاج الكهرباء.
[8] المؤشرات الرئيسية لتقدير نمو القيمة المضافة للخدمات الحكومية هي الأجور والرواتب إضافة إلى السلع والخدمات في الموازنة العامة.

لعمليات النزوح الهائلة التي سجلتها هذه الأسر من مجتمعاتها ومناطقها، وفقدانها الكبير لوظائفها، وإغلاق أعمالها، والتخريب الواسع النطاق للممتلكات الخاصة وعمليات النهب التي تعرّضت لها. هذا التناقص الضخم في الطلب هو انعكاس للدمار الاقتصادي والمالي الذي طال أعداداً هائلة من الأسر السورية الذي فقدت منازلها، واستنفدت مدّخراتها، مع مواجهتها للتحليق في أسعار السلع والخدمات الأساسية، بينما هي تكابد للبقاء وسط مخاطر النزاع المسلّح. ورغم الدعم غير المسبوق عبر الدعم الحكومي، والتحويلات المالية، والمساعدات الإنسانية المقدّمة من الحكومة، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية، والجمعيات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني، فإن هذا الدعم بالكاد يعوّض الفجوة الهائلة في الاستهلاك والتي ظهرت منذ العام 2011. وفي حين أن ملايين السوريين، سواء في داخل البلاد أو خارجها، يتّكلون الآن على الدعم الحكومي والمساعدات الإنسانية، فإن السبل الوحيدة المتاحة لوضع حد لهذا الوضع تكمن في تعافي الانتاج المحلي، ممّا سيولّد فرص عمل، وسيزيد المعروض من السلع والخدمات المحلية.

الجدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بحسب الإنفاق (2010 – الربع الثاني 2013)، بمليارات الليرات السورية بالأسعار الثابتة لعام 2000

	الفعلي	السيناريو الاستمراري				سيناريو الأزمة				آثار الأزمة				
	2010	2011	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	2011	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	2011	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	حتى حزيران 2013
الاستهلاك	1209	1267	1329	325	391	1193	1000	145	169	74	329	180	221	805
العام	255	281	309	85	85	293	269	52	51	13-	40	33	34	94
الخاص	955	986	1019	240	306	900	731	92	118	87	289	148	188	710
إجمالي التكوين الرأسمالي	326	360	389	108	108	363	155	27	25	3-	234	81	84	396
العام	142	143	143	36	36	112	48	9	8	31	95	27	27	180
الخاص	191	204	218	58	58	172	51	11	10	32	167	47	48	294
التغيّر في المخزون	8-	13	28	14	14	80	56	7	7	66-	28-	8	8	79-
صافي الصادرات	84-	72-	61-	35-	9-	158-	144-	29-	17-	86	83	6-	8	170
الصادرات	399	407	415	78	104	372	192	36	48	35	224	42	55	356
المستوردات	483	480	477	114	113	530	336	65	65	51-	141	48	48	186
الناتج المحلي الإجمالي	**1452**	**1555**	**1656**	**398**	**490**	**1398**	**1011**	**142**	**177**	**157**	**645**	**256**	**313**	**1370**

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على بيانات أولية من هيئة التخطيط والتعاون الدولي، والمكتب المركزي للإحصاء

يعتبر الدور الذي يؤدّيه **الاستهلاك العام** للحكومة حيوياً في التخفيف من التراجع في الطلب الإجمالي. غير أن تقلص الإيرادات الحكومية، إلى جانب التكلفة المتنامية لعملية الدعم وإعادة تخصيص نسبة متزايدة من الموارد للإنفاق العسكري أدّت إلى انكماش في الاستهلاك العام بنسبة 8% في العام 2012، مع حصول انكماش إضافي بنسبة 23% في الربع الأول من العام 2013، و22% في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الربعين المقابلين في العام 2012. وحتى مع تراجع الاستهلاك العام فقد ظل يحتفظ بدور هام في دعم الاقتصاد من خلال تمويل دعم الوقود والسلع الأساسية،

إضافة إلى الأجور العامّة المقدّمة إلى موظفي القطاع العام، ممّا يدعم الطلب الاقتصادي، ويقلّل تكلفة الاستهلاك الخاص، ويحمي عشرات الآلاف من الانحدار إلى هاوية الفقر المدقع.

يعتبر الاستثمار محركاً أساسياً لأي اقتصاد، لكنه بحاجة إلى استقرار اقتصادي، واجتماعي، وسياسي كي يؤتي أكله. غير أن النزاع المسلح شكّل عنصراً خانقاً **للاستثمار**، إذ تدهور **الاستثمار العام**، بنسبة 57% في 2012، وبنسبة إضافية تبلغ 23% في الربع الأول من العام 2013، و30% في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الربعين المقابلين في العام 2012. وقد أثّر النزاع تأثيراً هائلاً على قدرة الحكومة على توليد الإيرادات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. علاوة على ذلك، أعادت الحكومة تخصيص الموازنات الاستثمارية إلى الاستهلاك الجاري، إضافة إلى الإنفاق العسكري لحماية موقعها السياسي والعسكري. والأهم من كل ذلك هو أن **الاستثمارات الخاصة**، شهدت انكماشاً بنسبة 70.1% عام 2012، مع تراجع إضافي بنسبة 23.3% في الربع الأول من العام 2013، و12.8% في الربع الثاني من العام 2013، إذ بلغ إجمالي التكوين الرأسمالي الخاص، مجرّد 11 مليار ليرة سورية و10 مليارات ليرة سورية خلال الربعين الأولين من العام 2013. وبحلول الربع الثاني من العام 2013 بلغت استثمارات القطاعين العام والخاص مجرّد 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو دون معدّل الاهتلاك السنوي الطبيعي لمخزون رأس المال.

تشهد البلاد عجزاً متنامياً في التجارة، **فصافي الصادرات** (أي الصادرات مطروحاً منها المستوردات)، سجل رقماً سالباً هو 144 مليار ليرة سورية عام 2012، ورقماً سالباً آخر هو 29 مليار ليرة سورية، في الربع الأول من العام 2013، ورقماً سالباً إضافياً بلغ 17 مليار ليرة سورية في الربع الثاني من العام 2013. ومردّ هذا العجز إلى الهبوط الحاد في صادرات النفط والمصانع، ممّا حرم الاقتصاد من مصادر هامّة من العملة الصعبة.[9] إن غياب القدرة التصديرية فضلاً عن الطلب الهائل على استيراد السلع الأساسية، مثل الغذاء والدواء، فرض تحدّياً خطيراً بالنسبة للاستدامة الاقتصادية، وهو حال لا يمكن قلبه رأساً على عقب دون تعافي الإنتاج المحلي.

إجمالي الخسائر الاقتصادية يصل إلى 103.1 مليارات دولار أميركي

تعتبر خسائر الناتج المحلي الإجمالي مجرّد جزء من الخسائر الاقتصادية الإجمالية المقدّرة. وثمّة مكوّنان آخران مهمّان هما الضرر الذي طال مخزون رأس المال، والزيادة في الإنفاق العسكري من خارج الموازنة. وقدّرت خسائر مخزون رأس المال من خلال استعمال منهجية المقارنة بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة"، فمن المقدّر أن الخسارة الإجمالية في مخزون رأس المال بلغت 88.7 مليار دولار أميركي حتى الربع الثاني من العام 2013 (بالأسعار الجارية) (الشكل 4). وتتألف هذه الخسارة من ثلاثة مكوّنات. أولاً، **التراجع في صافي الاستثمارات**، والذي يعادل 16.6 مليار دولار أميركي وقد أُخذ بالحسبان أصلاً في تقديرات خسائر الناتج المحلي الإجمالي. أمّا المكوّن الثاني فهو **مخزون رأس المال المعطل** نتيجة توقف إسهام رأس المال المادي في الانتاج، والخدمات، وإضافة القيمة، وقد سبق وأدرج ضمن التقديرات السابقة لخسائر الناتج المحلي الإجمالي، وقدّر بمبلغ 22.5 مليار دولار أميركي. وهناك المكوّن الثالث: **مخزون رأس المال المتضرّر جزئياً أو كلياً** نتيجة النزاع المسلّح، ويشمل ذلك الممتلكات العامة والخاصة المدمّرة، والمعدّات، والأبنية السكنية وغير السكنية. هذا المكوّن لم يؤخذ بعين الاعتبار في التقدير السابق لخسائر الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يجب أن يُضاف إلى الخسائر الاقتصادية الإجمالية. ومن المقدّر بأن قيمة الخسارة التي تُعزى إلى الضرر الذي طال مخزون رأس المال بلغت 49.6 مليار دولار أميركي.

[9] استند هذا التقرير إلى نموذج الجاذبية (gravity model) لتقدير الصادرات والمستوردات حتى 2012، ولكن في العام 2013، استند إلى مؤشر غير مباشر هو الصادرات والمستوردات عبر الموانئ. علاوة على ذلك، قدّر التقرير نمط الموسمية في الصادرات والمستوردات عبر الفصول المختلفة بناء على بيانات التجارة الخارجية من مصرف سورية المركزي قبل الأزمة.

الشكل 3: الخسائر المقدّرة بين 2010 والربع الثاني من العام 2013 في مخزون رأس المال، بملايين الدولارات الأميركية بالأسعار الجارية

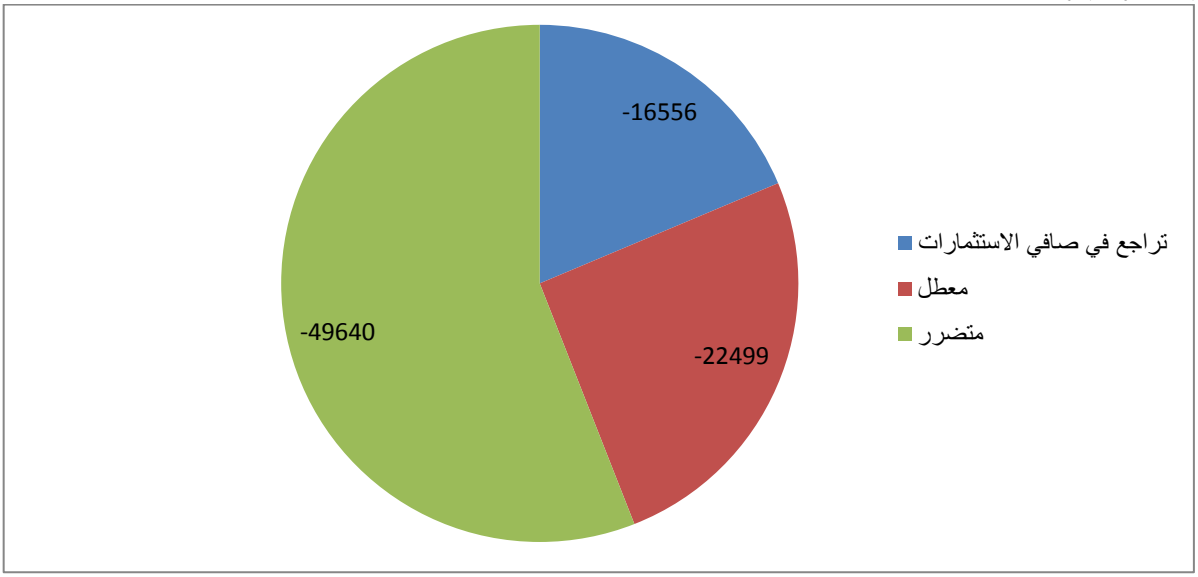

المصدر: حسابات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على (نصر، ومحشي 2012ب: تقديرات مخزون رأسمال في سورية 1965-2010)

تعتبر الزيادة غير الطبيعية في النفقات العسكرية جانباً من الخسارة الاقتصادية. وهذه الزيادة في حصة النفقات العسكرية هي عموماً عبارة عن إعادة تخصيص موارد معيّنة في الموازنة كانت ستذهب إلى الخدمات العامّة، مثل التعليم، والصحة، والرفاهية الاجتماعية، لتذهب عوضاً عن ذلك إلى الإنفاق العسكري والأمني. علاوة على ما سبق، وبما أن التدفقات الخارجة إلى النفقات العسكرية تعامل عموماً على أنها بنود من خارج الموازنة، فإنها لم تُعكس عند احتساب خسارة الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً لعدم توفّر البيانات الشفافة، فمن الصعوبة بمكان تقدير مدى الزيادة في حساب النفقات العسكرية. ولكن بالاعتماد على البراهين التجريبية المقارنة من دول أخرى، يُقدّر بأن النفقات العسكرية من خارج الموازنة في سورية ازدادت سنوياً خلال النزاع بمعدّل وسطي يبلغ 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011، و8.8% في 2012 و 13.2% في النصف الأول من العام 2013[10] ولكن النفقات العسكرية المموّلة محلياً للمجموعات المسلّحة لم تقدّر (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013أ).

بالتالي، وبناء على التحليل السابق، فإن النزاع المسلّح في سورية قاد إلى خسائر اقتصادية إجمالية مقدّرة بمبلغ 103.1 مليار دولار أميركي بحلول الربع الثاني من العام 2013، وهذا يعادل 174% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة (الجدول 3). وتبلغ خسارة الناتج المحلي الإجمالي 47% من الخسارة الإجمالية. وشكّل مخزون رأس المال المتضرّر 48%، في حين شكّلت المخصصات المحوّلة إلى النفقات العسكرية المتزايدة 5% من الخسارة الاقتصادية الإجمالية.

الجدول 3: الخسائر الاقتصادية الإجمالية بملايين الدولارات الأميركية (بالأسعار الجارية)

	2011	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الإجمالي
خسارة الناتج المحلي الإجمالي	6,460	23,543	8,173	9,725	47,900
مخزون رأس المال المتضرر	5,144	22,711	14,589	7,196	49,640
الزيادة الاستثنائية في النفقات العسكرية	951	3,246	602	728	5,526
إجمالي الخسائر الاقتصادية	**12,555**	**49,499**	**23,363**	**17,648**	**103,065**

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات 2013

[10] الحسابات أجريت باستعمال بيانات استقيت من (Collier and Hoeffler, 2002b). في 2012 والربع الأول من عام 2013 تواصلت المعارك الكثيفة على جبهات حلب، وريف دمشق، وإدلب، ودير الزور، والرقة، وحمص.

بناء على ما سبق، فإن إطالة أمد النزاع المسلح خلال النصف الأول من العام 2013 أدّت إلى تواصل تبديد الثروة الوطنية للبلاد بشراسة، لتذهب الاستثمارات المتراكمة سابقاً وإنجازات الماضي أدراج الرياح. وسيتطلب التعافي الاقتصادي مستقبلاً موارد هائلة وتطوير مؤسسات جديدة كفوءة، إذا ما أريد للاقتصاد السوري أن يبنى مجدداً بفعالية.

عجز مالي ودين عام غير مسبوقين

إن النزاع المسلّح وبحكم طبيعته، يفرض على الحكومة تحدّيات مالية متناقضة، ويشمل ذلك التصدّي للمصاعب التي تفرضها العقوبات، والنضال في الوقت ذاته لاحتواء الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناجمة عن العمليات العسكرية المتواصلة التي دمّرت البشر والحجر والمساكن والشركات والبنية التحتية.

الجدول 4: الإيرادات، والنفقات، وعجز الموازنة (كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، 2010- ربع ثاني 2013*

	الأولية	المقدّرة			
	2010	2011	2012	ربع أول 2013	ربع ثاني 2013
الإيرادات	23.0	17.5	9.4	7.9	5.4
عائدات النفط	7.1	5.0	2.8	2.0	1.6
الإيرادات الضريبية غير النفطية	9.5	8.5	4.9	4.9	3.0
الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	6.4	4.0	1.7	1.1	0.8
النفقات	25.2	26.5	29.0	32.0	39.1
الانفاق الجاري	16.4	19.6	24.9	27.5	33.9
الأجور والرواتب	10.8	13.6	15.8	18.5	17.3
السلع والخدمات	1.3	1.4	1.5	1.7	0.8
مدفوعات الفوائد	0.8	0.9	1.2	1.6	3.2
الإعانات والتحويلات	3.5	3.7	6.3	5.8	12.6
الانفاق التنموي	8.8	6.9	4.1	4.5	5.2
رصيد الموازنة	2.2-	9.0-	19.6-	24.1-	33.7-

المصدر: المصدر السابق

* الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2013 والربع الثاني من العام 2013 معدّلان موسمياً

في الربع الثاني من العام 2013، تواصل النمو في عجز الموازنة، ليسجّل زيادة بلغت 15 ضعفاً منذ 2010. وبالأسعار الجارية، ازداد إلى 137 مليار ليرة سورية في الربع الأول من العام 2013، ومن ثم ارتفع إلى 223 مليار ليرة سورية بحلول الربع الثاني من العام 2013. وسينمو هذا العجز بحدّة أكبر في الربع الثالث جرّاء الزيادة في رواتب الموظفين نتيجة لرفع أجور القطاع العام في نهاية الربع الثاني من العام 2013. وخلال هذه الفترة، كان العجز يكافئ 24.1% و33.7% من الناتج المحلي الإجمالي المعدّل موسمياً بالأسعار الجارية في الربعين الأول والثاني من العام 2013، على التوالي. ورغم ارتفاع الأسعار الحكومية للعديد من السلع الأساسية، وفرض رسوم إضافية وزيادات انتقائية على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة، إلا أن الإيرادات العامة واصلت انكماشها. وقد شكّلت الإيرادات الحكومية مجرّد 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2013 نظراً للتراجع الحاد في الإيرادات المرتبطة بالنفط،

والضرائب غير النفطية، والإيرادات من المؤسسات المملوكة من الدولة. وازداد الانفاق العام إلى 39.1% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع 32% في الربع الأول من العام 2013. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ازداد الدعم والتحويلات الحكومية، ولاسيما دعم النفط، والأغذية الأساسية والكهرباء بمقدار أربعة أضعاف منذ 2010 بينما تضاعفت حصّة النفقات الجارية مرّتين، ونمت حصة الرواتب العامة بنسبة 60%. وإذا ما أضيف الدعم من خارج الموازنة، فمن المتوقع أن يزداد العجز في الربع الثاني من العام 2013 إلى 52% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

يظل الانفاق العام قوّة هامة تقلل من وقع الانهيار الاقتصادي الإجمالي. لكن ذلك هو مجرّد أداة استراتيجية هشّة للغاية من غير المرجّح أن تكون طيّعة بما يكفي على المدى المتوسط دون الإعانات المالية الهائلة التي يقدّمها حلفاء الحكومة[11]. إضافة إلى ذلك، ومنذ بداية العام 2013، قدّمت إيران إلى سورية 3.6 مليار دولار أميركي لشراء المنتجات النفطية، ومليار دولار أخرى لشراء سلع أخرى. وبالإجمال، فقد ازدادت النسبة المئوية للدين العام من الناتج الإجمالي المحلي ازدياداً هائلاً منذ 2010، إذ ارتفع الدين من 23% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 73% بحلول الربع الثاني من العام 2013. (الشكل 5). وفي وقت يظل فيه الاقتراض الداخلي هو الجزء الرئيسي من عبء الدين، إلا أن حصة الدين الخارجي تسجّل تنامياً كبيراً.

الشكل 4: إجمالي الدين بحسب مكوّنيه الداخلي والخارجي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، 2010 - الربع الثاني من العام 2013

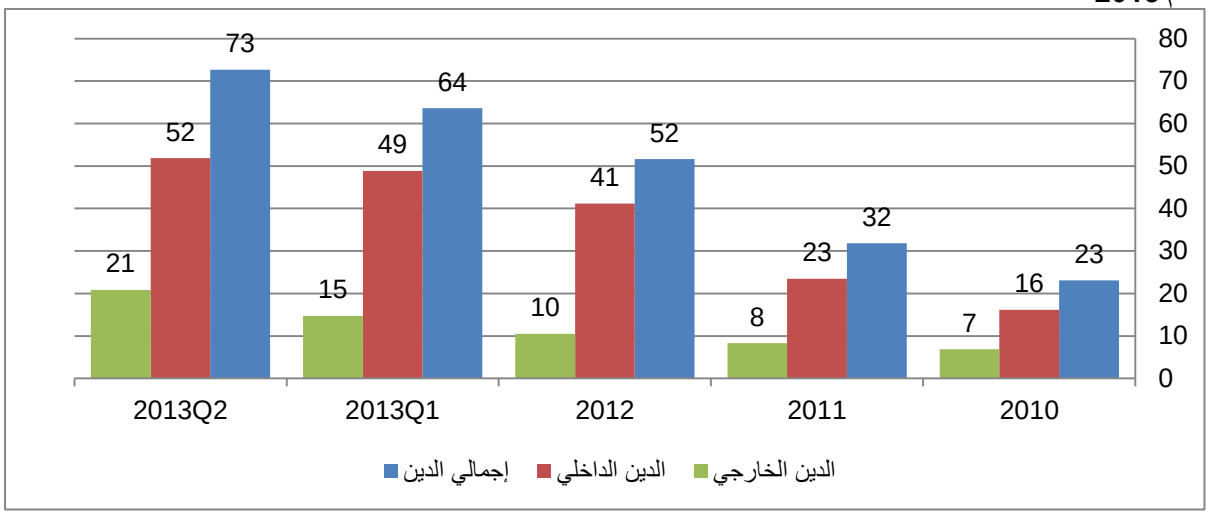

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

التدهور الحاد في سعر الصرف

خلال الربع الثاني من العام 2013، واصل مصرف سورية المركزي جهوده للتخفيف من أثر الأزمة على **سعر صرف** الليرة السورية. ومع ذلك، فقد شهد هذا الربع تراجعاً كبيراً في قيمة الليرة، إذ أجبر مصرف سورية المركزي على تخفيض قيمة سعر الصرف الرسمي بنسبة 18.5% خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع 8.9% خلال الربع الأول من العام 2013. هذا الأمر قاد إلى تراجع إجمالي في سعر الصرف الرسمي بنسبة 115% بين شهري آذار 2011 وحزيران 2013. وخلال هذه الفترة، كان هناك زيادة في المضاربة مع التفاوت في سعر الصرف.

من الناحية النظرية، يجب أن يسهم انخفاض قيمة العملة في زيادة تنافسية الصادرات، وتحديداً السلع غير النفطية. غير أن الانخفاض في قيمة الليرة السورية ترافق بسعر صرف حقيقي راكد نسبياً، والذي ارتفع حتى خلال الربع الثاني ليؤثر سلبياً على الصادرات غير النفطية التي كانت قد تدهورت أصلاً جرّاء العقوبات والأضرار ذات الصلة بالنزاع (الشكل 6، أ).

[11] علاوة على ذلك، يتوقع المحللون أن تقود حالة عدم اليقين التي تحيط بالأزمة إلى إدارة أسوأ للموازنة العامة، إذ أن تدهور الشفافية، والكفاءة، والنزاهة، تفضي إلى التقليل من التقييم والمساءلة، والإدارة المالية مما يُفسح المجال لعملية اتخاذ قرارات تقوم على أساس كل حالة بمفردها.

وفي حين كان ينتظر أن تؤدّي عملية تخفيض قيمة سعر الصرف التي ينظمها مصرف سورية المركزي إلى الحد من المضاربة، إلا أن السوق الموازية اتسعت، ووصل سعر الصرف المتداول في السوق السوداء إلى معدّل وسطي بلغ 182 ليرة سورية لكل دولار أميركي في حزيران 2013 مقارنة مع معدّل وسطي بلغ 107 ليرات سورية في شهر آذار. (الشكل 6، ب). هذه الفجوة الآخذة بالاتساع بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية تسهم في زيادة تداول العملات في السوق السوداء. ويُسمح لشركات الصرافة المرخّص لها في سورية أن تتعامل بالقطع الأجنبي بالأسعار القريبة من سعر السوق السوداء، فعلى سبيل المثال، بلغ سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأميركي خلال الربع الثاني من العام 2013 ما يُعادل وسطياً 67% من سعر السوق السوداء، في حين أن المعدل الوسطي لسعر الشركات المرخصة خلال الفترة ذاتها بلغ 80% تقريباً. وهذه الفجوات تزيد من المضاربة والإتجار غير المشروع بالعملة.

الشكل 6: (أ) سعر الصرف الاسمي والحقيقي من آذار 2011 حتى حزيران 2013 (ليرة مقابل كل واحد دولار أميركي)، (ب) سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي من كانون الثاني حتى حزيران 2013 (ليرة مقابل كل واحد دولار أميركي)

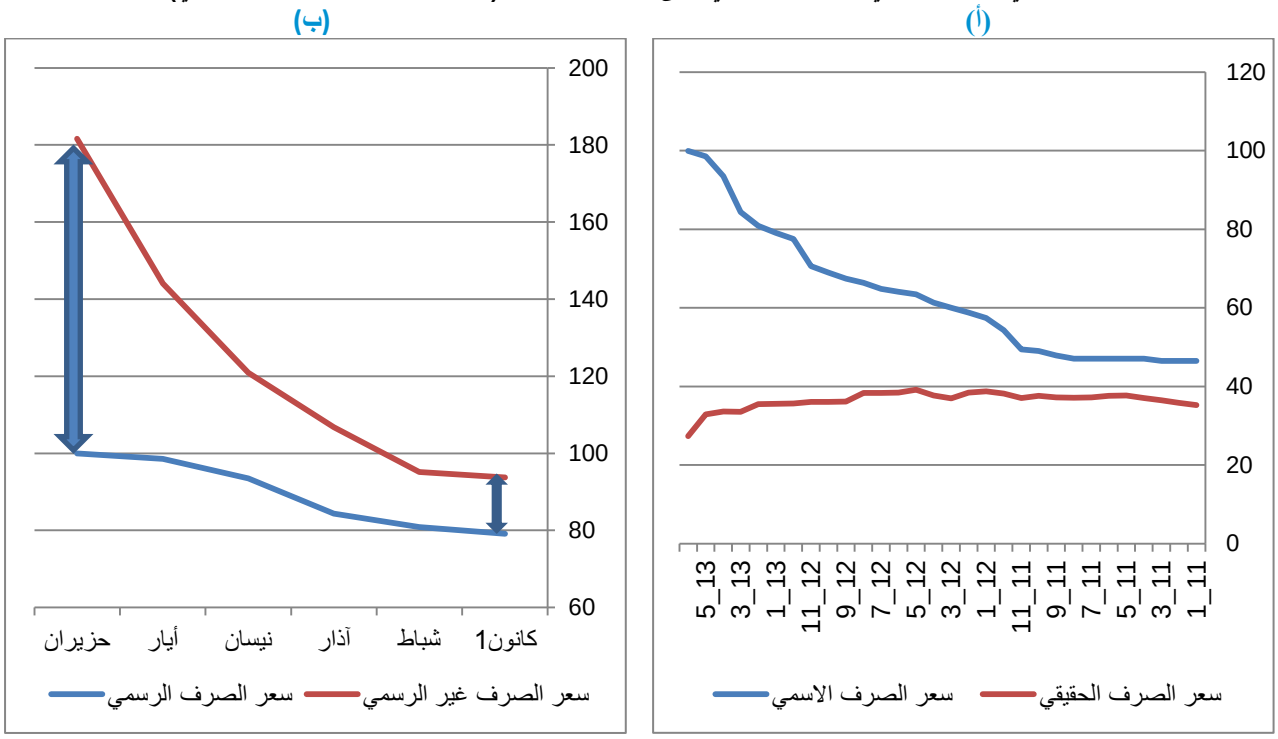

المصدر: مصرف سورية المركزي وحسابات المؤلفين

بناء على تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، من المتوقع أن يزداد **مؤشر أسعار المستهلك** بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول نهاية الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع بداية النزاع في آذار 2011. وتُظهِرُ التقديرات أن تقديرات مؤشر أسعار المستهلك تقول بزيادته بنسبة 45.8% خلال الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع الربع الأول من العام 2013. وهناك عوامل عديدة تدفع تكلفة الأسعار بالنسبة للمستهلكين إلى الارتفاع، لكنها جميعاً وإلى حد كبير هي من محصلات النزاع المسلح. فالندرة وانعدام الأمن هما المحدّدان الرئيسيان للأسعار المتنامية التي تأثرت بانهيار الانتاج المحلي الناجم عن هروب رؤوس الأموال، وإغلاق الأعمال، وفقدان الوظائف، والنهب، والتخريب. كما أن ندرة السلع الأساسية في بعض المناطق جرّاء انكماش التجارة المحلية بسبب انعدام الأمن، وخطف مركبات الشحن وتدميرها، أسهمت أيضاً في المشكلة، تماماً مثلما كان إسهام فقدان المواد الخام، والمعدات، والأصول الاستراتيجية نتيجة للعقوبات. وفي الربع الثاني من العام 2013، زاد انخفاض قيمة الليرة السورية من أسعار معظم السلع، إذ ازدادت أسعار الوقود بنسبة 70%، وغاز الطهي بنسبة 150% خلال هذا الربع. كما ارتفعت الأسعار أيضاً نتيجة ارتفاع الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة التي فرضتها الحكومة في محاولة منها لسد العجز في الموازنة.

الشكل 6: التضخّم حسب الفئات الرئيسية (آذار 2011 حتى آذار 2013)

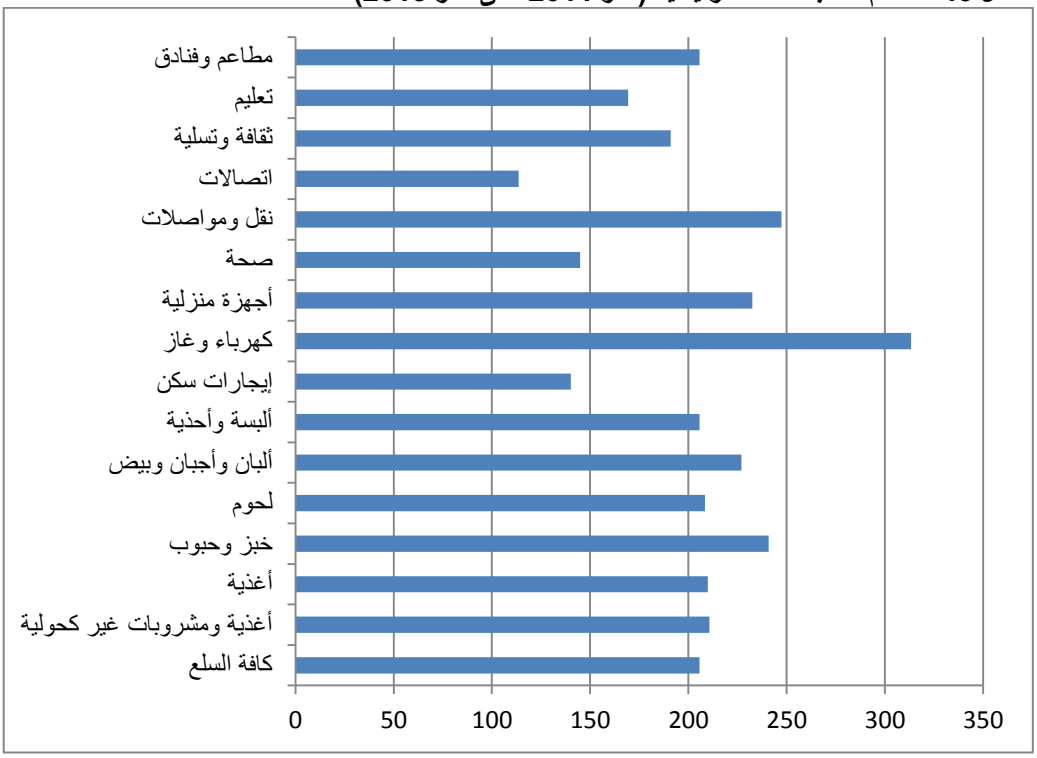

المصدر: مصرف سورية المركزي وحسابات المؤلفين

* استعمل مؤشر أسعار المستهلك الرسمي حتى آذار 2013، أمّا بالنسبة للفترة الواقعة بين نيسان وحزيران 2013 فإن هذا المؤشر يستند إلى تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تشير تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات إلى تصاعد كبير في الأسعار في الربع الثاني من العام 2013، بما يتجاوز الارتفاع خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من العام 2011 والربع الأول من العام 2013، عندما ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز بنسبة 213% (الشكل 6). وخلال هذه الفترة، تضاعفت تقريباً أسعار الغذاء والملابس والأحذية والمطاعم والفنادق. كما ازدادت تكلفة الخدمات الحيوية، إذ ارتفعت تكاليف التعليم والصحة بنسبة 69% و45% على التوالي. وفي حين أن جميع المستهلكين يتأثرون بهذه الاتجاهات، إلا أن معظم المعرّضين للخطر هم الأسر الفقيرة والهشة التي تكرّس نفقاتها بصورة رئيسية للغذاء والسلع الأساسية.

تلاشي فرص العمل

أدّى النزاع المسلّح إلى حصول خلل كبير في **سوق العمل** الذي بلغ حجم المتعطلين فيه النصف تقريباً. وفي العديد من الأقاليم والمناطق في أنحاء البلاد، حصل إغلاق جزئي وواسع النطاق للنشاطات الاقتصادية، الأمر الذي نجم عنه فقدان عدد هائل من الوظائف، إذ تلاشت 2.33 مليون فرصة عمل. ومع تناقص أعداد فرص العمل المتاحة، حصل نمو هائل في النشاط الاقتصادي غير المنظم وفي أعداد صغار روّاد الأعمال العاملين في الشوارع التي باتت تشكل سوقاً لهم، مع سعي الناس إلى تأمين قوت يومهم وقوت عائلاتهم بالسبل المتاحة. وفي بعض المناطق الحدودية ومناطق النزاع، يعيش الناس الآن حياة محفوفة بالخطر والتقلقل وسط انهيار في سيادة القانون، وغياب للقانون والنظام. وضمن هذه الفوضى، نمت اقتصاديات العنف بشكل قوي بما في ذلك ظهور الأنشطة الجرمية وغير المشروعة في التهريب، والابتزاز، والخطف، والاتجار بالبشر، والسرقة، والنهب. وغالباً ما تقترن هذه النشاطات بالعصابات الجنائية، وشبكات العائلات الممتدة المحلية، والمجموعات القبلية، والميليشيات المسلحة. ورغم أن هذه المجموعات بعيدة عن الهيمنة الاقتصادية، إلا أنها تشكّل قوة تهديد عظيمة ضمن المجتمعات التي تعيش وتعمل فيها.

وثمّة قوى أخرى تشوّه سوق العمل تتمثّل في هجرة العمالة الماهرة، وهروب رؤوس الأموال، وأزمة النظام التعليمي ممّا يؤدّي إلى تدهور رأس المال البشري. علاوة على ذلك، ومع توسّع الأزمة، فإن النشاط المتبقي في القطاع الخاص يتّجه

نحو النشاطات التي تتطلّب عدداً كبيراً من العمال الذين لا يمتلكون مهارات، ويتقاضون تعويضات أقل، وهذه النشاطات لا تسهم في تطوير تراكم رأس المال البشري والمادي، إلا هامشياً.

الجدول 5: أثر الأزمة على سوق العمل (بالآلاف)

العلاقة بقوة العمل	السيناريو الاستمراري				سيناريو الأزمة			
	2011	2012	ربع أول 2013	ربع ثاني 2013	2011	2012	ربع أول 2013	ربع ثاني 2013
مشتغل	5,227	5,390	5,365	5,483	4,949	3,432	3,018	3,148
متعطل	588	634	712	648	865	2,587	3,060	2,983
خارج قوة العمل	7,594	7,857	7,926	7,996	7,594	7,862	7,926	7,996
إجمالي السكان النشطين اقتصادياً	13,409	13,881	14,003	14,127	13,409	13,881	14,003	14,127
معدّل البطالة	%10.1	%10.5	%11.7	%10.6	%14.9	%43.0	%50.3	%48.6

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على مسوح سوق العمل (2006 – 2011)، المكتب المركزي للإحصاء.

يظهر المسح الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء لقوة العمل في 2011 أن معدّل التشغيل قد انخفض من 39% في 2010 إلى 36.1% في 2011، بينما كان معدّل البطالة قد ارتفع من 8.6% في 2010 إلى 14.9% في 2011. وإذا ما استندنا إلى هذه الأرقام كأساس للمقارنة، من أجل تقييم أثر الأزمة على سوق العمل خلال العام 2012، والربعين الأول والثاني من العام 2013، قامت هذه الدراسة بتطوير تحليل مشابه لذاك التحليل المطبّق لتقدير النمو/التراجع الاقتصادي. فمن خلال المقارنة بين السيناريو "الاستمراري" وسيناريو "الأزمة"، تبيّن النتائج أن قوة العمل في سورية خسرت ما يُقارب 1.96 مليون فرصة عمل في 2012، بينما ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من 2.35 مليون فرصة عمل بحلول الربع الأول من العام 2013، وعاد لينخفض إلى 2.33 مليون في الربع الثاني من العام 2013 كنتيجة للتوظيف في الأعمال الزراعية الموسمية ذات التعويضات المنخفضة. ولكن خلال هذه الفترة استمر فقدان الوظائف في القطاعات غير الزراعية، وينعكس هذا التوجّه في معدّلات البطالة التي ارتفعت من 43.0% في 2012 إلى 50.3% في الربع الأول من العام 2013، بينما عادة وتراجعت إلى 48.6% في الربع الثاني من العام 2013 (الجدول 5). ولكن إعادة بناء الاقتصاد السوري وإعادة هؤلاء الناس إلى العمل في نهاية الأزمة سيتطلب استثماراً رئيسياً يفوق 100 مليار دولار أميركي لتغطية الخسائر الاقتصادية المترتبة فقط طوال فترة النزاع المسلّح حتى الآن. غير أن بمقدور المنظمات الدولية أن تفعل المزيد عبر مساعداتها وتدخلاتها الإنسانية لدعم الحالة المعيشة للمجتمعات المحلية واكتفائها الذاتي من خلال نشاطات الأشغال العامة، وإيجاد الوظائف، وتقديم التمويل الصغير، وإصلاح وصيانة الأضرار في البنية التحتية للمجتمعات المحلية. يمكن لمعظم ذلك أن يجري باستعمال طرق تشاركية لضمان رفاهية الناس وبقائهم ضمن المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها. ولا تحتاج هذه التدخلات إلى انتظار حلول ما بعد الأزمة، إذ يمكن البدء بها من الآن، لأن ذلك لا يؤمّن معيشة الناس فحسب، وإنما يساعد في إيجاد شعور بالتضامن الاجتماعي والمجتمعي والانتماء، ويعزّز هذا الشعور، ولاسيما أنه قد تقوّض جرّاء النزاع. علاوة على ما سبق، يمكن للتدخلات المبكرة المناسبة أن ترسي حجر الأساس لبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة، وكفوءة، تبني السلام العادل وتُعتبر ضرورية جداً في حقبة ما بعد الأزمة.

ثانياً: الأثر الاجتماعي للأزمة

أظهر التقرير الربعي الأول (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013 ب) الأثر المهول للأزمة من خلال تقييم المؤشرات الاجتماعية المرتبطة بالتعليم، والصحّة، ومؤشر التنمية البشرية، والفقر، والتغيّر السكّاني، والتماسك الاجتماعي. ويعمل هذا التقرير أيضاً على تحليل أثر الأزمة على هذه المؤشرات مسلّطاً الضوء على التدهور الدراماتيكي خلال الربع الثاني من العام 2013. ورغم أن الوضع الانساني كان قد وصل أصلاً إلى مستويات كارثية، إلا أن تواصل الأزمة سيؤدّي إلى استمرار هذا الوضع الكارثي منذراً باحتمال حصول انهيار وشيك للنظامين التعليمي والصحي، ونمو هائل في أعداد الفقراء، فضلاً عن التفكك والاستقطاب الاجتماعيين المزمنين ضمن المجتمعات المحلية وفي المجتمع عموماً. وحتى يتمكّن السوريون من إيجاد الآليات المطلوبة لإقامة عملية سلام تتمتع بالمصداقية، بالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية من أجل وضع حد للعمليات العدائية، فإن هذه الكارثة ستواصل تطوّرها بطرق مؤذية لمصلحة جميع شعوب المنطقة ورفاهيتها. فالفقدان الكبير للسيادة القائم أصلاً، والذي يترافق بالتفكك الاجتماعي، والاقتصادي، والسكّاني ضمن سورية هو مؤشر على فشل كبير للدولة.

إعادة التوزّع القسرية للسكان

قاد النزاع المسلّح المتواصل إلى إحداث تغييرات هامّة في المؤشرات السكّانية (الديموغرافية). إذ يُقدر أن **معدّل النمو السكّاني** قد تراجع بنسبة 5.5% في الربع الأول من العام 2013، مقارنة مع عدد السكّان في نهاية 2012، مع تسجيل حركة نزوح ضخمة للاجئين خلال هذه الفترة. وقد حصل انخفاض إضافي بنسبة 0.7% في الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع الربع الأول من العام 2013. وبالتالي، ومنذ بداية الأزمة، تراجع عدد سكّان سورية الإجمالي بنسبة 8.4% تقريباً مقارنة مع العام 2010، وبنسبة 13.8% مقارنة مع العدد المقدر للسكّان في الربع الثاني من العام 2013 بحسب "السيناريو الاستمراري" أي لو لم يكن النزاع قد اندلع.

وبحلول نهاية حزيران 2013، وصل العدد الإجمالي للاجئين السوريين في البلدان المجاورة إلى 1.74 مليون نسمة. وقد ازداد العدد الإجمالي للاجئين السوريين بنسبة 34% مقارنة مع الربع الأول من العام 2013، مع استضافة لبنان للعدد الأكبر منهم، والذي ازداد من 31.5% من إجمالي اللاجئين في الربع الأول من العام 2013 إلى 33.8% في الربع الثاني من العام 2013. وفي حين حلّ الأردن ثانياً بعد لبنان من حيث استضافة اللاجئين السوريين، إلا أن حصته من إجمالي عدد اللاجئين تراجعت من 31.5% في الربع الأول من العام 2013، إلى 28.8% في الربع الثاني من العام 2013. وبحلول الربع الثاني من العام 2013، استضافت تركيا 23.1% من اللاجئين السوريين، في حين استضاف العراق 9.2%، مع بقاء النسبة في كلا البلدين دون تغيير يُذكر رغم تزايد أعداد اللاجئين، (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2013). وتشير الخصائص الاجتماعية العامة للاجئين السوريين إلى أن ما يُقارب 75% منهم هم من النساء والأطفال، ونصفهم تقريباً هم دون سن الثامنة عشرة.

بلغ عدد المهاجرين طوعاً، بحسب التقديرات، 1.37 مليون شخص في الربع الثاني من العام 2013، لكن وتيرة ذلك تتباطأ الآن، إذ أنه لم ينمو إلا بمقدار 3% عن الربع الأول من العام 2013[12]. ويرتبط التباطؤ بتراجع أعداد الناس الذين يمتلكون الموارد المالية المطلوبة للهجرة، إضافة إلى تزايد صعوبة إيجاد فرصة عمل في الدول الأخرى.

غير أن أكثر التغيّرات السكانية درامية تمثل في النمو السريع في أعداد النازحين داخلياً، الذين شكّلوا 22.43% من السكّان في الربع الثاني في العام 2013. وقد أُجبر هؤلاء الناس على الخروج من مناطقهم، من مكان إلى آخر، بحثاً عن الأمان والملاذ الآمن الذي يقيهم شر النزاع المسلّح. فانتقلت أسر شتى لمّرات عديدة هرباً من الخطر وبحثاً عن مأوى. ووفقاً لوزارة الإدارة المحلية، فإن 4.8 مليون نسمة كانوا نازحين بحلول الربع الثاني من العام 2013، بينما ازداد عددهم بنسبة 22.4% في الربع الأول من العام 2012. حوالي 3.5% من النازحين يقيمون في 867 ملجأ حكومياً (وزارة الإدارة المحلية، 2013). أهم تجمّعين للنازحين كانا في حلب (26%) وريف دمشق (15.9%)، لكن النازحين

[12] قدّر المؤلفون الهجرة استناداً إلى الافتراضات التالية: أولاً، هيكلية الوظائف المفقودة في 2011، و2012، والنصف الأول من العام 2013، مشابهة لهيكلية حالة التشغيل في 2010؛ ثانياً، من هاجر هم العشرية (decile) الأعلى من حيث انفاق العمّال الذين فقدوا وظائفهم (13.98%)؛ وثالثاً، افترضنا أن معدل الإعالة هو 4 أشخاص لكل للمشتغل.

موجودون في كل الأماكن التي كان القتال فيها كثيفاً، أو التي شهدت تدميراً كبيراً لمساكن الناس ومؤسساتهم، ومن ضمن ذلك دير الزور، وإدلب، وحمص، وحماة، ودرعا.

بحلول الربع الثاني من العام 2013، قدّر أنه من بين 525.000 لاجئ فلسطيني يعيشون في سورية، 400.000 نسمة كانوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وأكثر من 235.000 لاجئ فلسطيني كانوا نازحين داخلياً ضمن سورية، وأكثر من 200.000 كانوا من النازحين ضمن دمشق، في حين نزح آخرون في حلب، واللاذقية، وحمص، وحماة، ودرعا. غير أن كثيرين منهم لازالوا يعيشون في مجتمعاتهم الأصلية الواقعة في قلب النزاع، حيث يواجهون مصاعب متزايدة. إضافة إلى ذلك، طلب زهاء 63.000 لاجئ فلسطيني من سورية مساعدة إنسانية في لبنان، حيث توفّر وكالة الأونروا خدمات إلى 45.000 شخص، في حيث يتلقى 8.000 آخرون المساعدة في الأردن. (وكالة الأونروا، تموز 2013).

التعليم: الأزمة الصامتة

قاد تواصل النزاع المتمثل في تزايد العنف، والعمليات العسكرية، وحالات الحصار وانعدام الأمن، إضافة إلى عمليات النزوح الضخمة وانتقال السكّان إلى خارج البلاد، إلى تأثيرات كارثية على العملية التربوية والنظام التعليمي. وقد نجم عن النزاع تدمير واسع النطاق للمنشآت والبنى التحتية التعليمية، في حين أن تعليم الأطفال في بيئة يستشري فيها العنف وانعدام الأمن، لن يفضي على الأرجح إلى المخرجات التربوية المثالية. ففي تموز 2013، أعلنت وزارة التربية أن زهاء 2.994 مدرسة كانت قد تعرّضت إلى تدمير كلي أو جزئي، بينما كانت 683 مدرسة مستعملة لإيواء النازحين داخلياً. وتقع غالبية المدارس في مناطق النزاع في حلب، وإدلب، ودرعا، وريف دمشق. وفضلاً عن المدارس، تعرّضت الأصول التعليمية الأخرى للأضرار أو التدمير، ومن ضمن ذلك المخازن والحافلات المدرسية. إضافة إلى ذلك، قادت العمليات العسكرية المتزايدة والعنف المستشري كالفطر في الربع الثاني من العام 2013 إلى توقف تام في الدوام المدرسي المنتظم في بعض مناطق الرقة، وحلب، ودير الزور، وحمص، وريف دمشق.

أحد المؤشرات الرئيسية على تنامي الأزمة التعليمية هو **معدّل التسرّب المدرسي** المتصاعد على المستوى الوطني، والذي ارتفع في العام الدراسي 2011/ 2012 من رقم مقدّر عند 31.7% إلى 46.2% في الربع الأول من العام 2013، وليصل إلى 49% في الربع الثاني من العام 132013. وبالتالي، وبحلول نهاية العام الدراسي 2012/ 2013، من المتوقع بحسب التقديرات بأن يكون أكثر من نصف الأطفال الذين في سن المدرسة خارج الصفوف الدراسية. ونظراً للطبيعة الإقليمية للنزاع، فإن معدّل التسرّب المدرسي يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين المحافظات. فقد سجّلت أعلى معدّلات التسرّب المدرسي في حلب والرقة، حيث يُقدّر أن 94% من الأطفال لا يداومون في المدارس، في حين أن أقل المعدّلات سجّلت في السويداء واللاذقية، حيث يُقدّر معدّل التسرّب المدرسي بـ 1% و10% على التوالي. وإذا ما تواصل هذا التوجّه، فإن الشرخ التربوي سيقود إلى فجوات تربوية هامة، وإلى ضعف في التنمية بين مختلف مناطق البلاد، الأمر الذي من شأنه أن يُفاقم حالات التفاوت، واللامساواة، والظلم الحالية في المستقبل.

وحتى في المناطق الآمنة نسبياً، فإن جودة التعليم تتعرّض إلى ضغوطات جرّاء اكتظاظ الصفوف الدراسية التي تشهد تنامياً في أعداد الطلاب اللاجئين الملتحقين بها. وفي بعض مناطق ريف دمشق، تعمل المدارس بوتيرة تفوق قدرتها الاستيعابية الطبيعية بمقدار يزيد عن الضعف. هذا الضغط قاد إلى إدخال نظام الدوام المدرسي النصفي (أي الدوام لمدة نصف يوم فقط) في 3.089 مدرسة، الأمر الذي سيستمر حتى نهاية العام الدراسي الحالي. كما أن جودة التعليم تتأثر أيضاً بعدم انتظام دوام المعلمين، وضغوط التدريس في بيئة صادمة مزقتها الحرب. علاوة على ذلك، هناك مناخ من الخوف يسود بين صفوف المعلمين الذين يتعرّضون غالباً للتهديدات ويشكّلون أهدافاً سهلة للمعارضة والقوّات الحكومية، على حد سواء. ووفقاً لوزارة التربية، لقي 222 مدرساً حتفهم، في حين تعرّض عدد متزايد إلى الأذى، أو الخطف، أو الاعتقال. وتواجه المدرّسات الإناث مخاطر محددة في المدارس من العنف والهجوم في حين أن الأهل يقومون على الأرجح بالإبقاء على بناتهن الطالبات بعيداً عن المدرسة للسبب ذاته. ومن ناحية أخرى، يشكّل المعلمون جزءاً من قوافل اللاجئين الهاربين.

[13] تستند هذه التقديرات إلى أرقام وزارة التربية إضافة إلى حسابات المركز السوري لبحوث السياسات.

كانت مرافق التعليم العالي وبنيته التحتية أقل تأثراً من المدارس، إذ أن الجامعات ومعاهد التعليم العالي واقعة في مراكز المدن الرئيسية. بيد أن معدّل التحاق الطلاب ودوامهم منخفضان إذ يشهد الدوام حالة من التقلب بحسب الوضع الأمني. وقد قام العديد من طلاب الدراسات العليا بتأجيل دراستهم، في حين يتعرّض الكادر العامل في حقل التعليم العالي، ومن ضمنهم أساتذة الجامعات، إلى الضغوط ذاتها التي تؤثر على النظام المدرسي، حيث نجد معدّل دوام منخفض، وتهديدات بالعنف، وخطف، واعتقال، ونزوح، وهروب. كل ذلك يقلل من قدرة نظام التعليم العالي ومخرجاته، ويعيق عملياته، ويخفّض أعداد الطلاب المتخرّجين أو المداومين في مؤسسات التعليم العالي خلال هذه الفترة.

تعتمد القدرة الاقتصادية المستقبلية لسورية، حالها حال جميع الاقتصاديات النامية الأخرى، اعتماداً كبيراً على نوعية رأسمالها البشري وأصولها التعليمية. ويسهم فقدان الأمن، والوضع الاقتصادي الهش، وتراجع أعداد الوظائف، ونزوح السكان، وبصورة متنامية، في تخفيض قيمة هذه الموارد الثمينة. وقد قام المركز السوري لبحوث السياسات بقياس رأس المال البشري المفقود كعامل مرتبط بسنوات التمدرس المفقودة. وبناء على احتساب قيمة كل عام من التمدرس كعامل من الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمة كل عام من التمدرس تبلغ 680 دولاراً أميركياً للطالب الواحد [14]. وبالاستناد إلى معدّل تسرّب مدرسي بلغ 49% في الربع الثاني من العام 2013، فقد تبيّن أن تكلفة فقدان رأس المال البشري بلغت 0.42 مليار دولار أميركي خلال هذا الفصل، الأمر الذي زاد من الخسائر الإجمالية المجمّعة في رأس المال البشري منذ بداية الأزمة إلى 2.3 مليار دولار أميركي[15]. علاوة على ذلك، وبناء على المقارنة بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة" فإن التقرير يقدّر حصول انخفاض بنسبة 3.6% في المتوسط الحسابي "لسنوات التمدرس" منذ 2011، وهذا أمر سيكون له تأثير هام على جودة رأس المال البشري، وبالتالي، على مستقبل النمو الاقتصادي، والتوظيف، والإنتاجية.

تدمير النظام الصحّي

تسبّب النزاع المسلّح بأذى كبير للنظام الصحّي نتيجة الأضرار التي تعرّضت لها المنشآت الطبية، وتخريب البنية التحتية للرعاية الصحية، وهجرة المختصين في مجال الرعاية الصحية، ووفاة العاملين في الحقل الطبي وتأذيهم، وانهيار الصناعة الدوائية المحلية. كما أنه أثر على الأوضاع الصحية الوطنية جرّاء الزيادة الهائلة في أعداد الوفيات، والجرحى، والإعاقات التي تحتاج إلى علاج، وكلّها شكّلت تحدّياً لقدرة النظام على التكيّف معها. ونتيجة لذلك، فإن النظام الصحّي العام في مناطق عديدة في سورية يواجه حالة من الانهيار، ممّا يلقي بأعباء هائلة على كاهل المنشآت التي لازالت عاملة، في الوقت الذي تعاني فيه المنشآت الصحية التابعة للقطاع الخاصّ والمجتمع المدني من قيود خطيرة تعيق قدرتها على العمل. وبنهاية الربع الثاني من العام 2013، أظهرت بيانات وزارة الصحّة أن 57 من أصل 91 مستشفى عام في أنحاء البلاد تضرّرت، بينما خرج 31 منها (41%) من الخدمة. وتفاوت أثر النزاع في مختلف المناطق الجغرافية، فعلى سبيل المثال، بحلول الربع الثاني من العام 2013، فقدت محافظة الرقة جميع مرافقها الصحية الرئيسية العامة (وزارة الصحة 2013). وعلاوة على ذلك، يقدّر الممارسون في مجال الصحة أن 70% من المستشفيات الخاصة والعامة في محافظة حلب خارج الخدمة. وإضافة إلى ما سبق، عانت منظومة الاسعاف السريع من معوّقات شديدة، وهي غير قادرة حالياً على تقديم خدمات منقذة للحياة في مناطق عديدة.

كما تأثرت البنية التحتية لمراكز خدمات الرعاية الصحية الأولية تأثراً خطيراً جرّاء النزاع. فبنهاية الربع الثاني من العام 2013، كان 593 مركزاً للرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء البلاد قد تأثر، بينما خرج 61% منها (أو 359 مركزاً) من الخدمة، أي ضعف العدد المسجّل في الربع الأول من هذا العام، واعتبرت 34% غيرها (أو 203 مراكز) غير آمنة، وتعرّضت 5% منها (أو 31 مركزاً) إلى الأضرار. العدد الأكبر من المراكز المتأثرة كان واقعاً في محافظتي حلب ودير الزور، واللتين بلغ عدد المراكز المتأثرة فيهما 162 و90 مركزاً على التوالي. ويؤثر غياب مرافق مراكز الرعاية الصحية الأولية على صحة أكثر الفئات هشاشة: إذ سُجِّل انخفاض مقلق في تغطية اللقاحات للأطفال؛ وتناقص

[14] حددت منهجية المركز السوري لبحوث السياسات قيمة كل عام مدرسي، والتي احتسبت كمعدّل وسطي بين العامين 2006 و2010، من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على العدد الإجمالي لسنوات التمدرس. وقد بلغت قيمة الرقم الناتج 680 دولاراً أميركياً لكل عام من التمدرس، ومن ثم طبق الرقم على معدّل التسرّب المدرسي.

[15] طبّق التقرير الربعي السابق معدّل النمو السنوي المقدّر للطالب/ سنة على الربع الأول من العام 2013. أمّا هذا التقرير، فإنه يستعمل معدّل النمو المقدّر للطالب/ سنة على الربعين الأول والثاني من العام 2013.

قدرة النساء على الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، وانخفاض أعداد الولادات التي تتم على يد شخص مختص، فانعدام الأمن يحول دون إمكانية حصول العديد ممّن لديهم أمراض مزمنة على الرعاية الطبية والأدوية التي تقدّمها مراكز الرعاية الصحية الأولية، بينما لم تعد مراكز عديدة قادرة على الحصول على الأدوية للمرضى الخارجيين الذين لديهم أمراض مزمنة. إضافة إلى ذلك يرخي تزايد الفقر وتدهور ظروف المعيشة بثقلهما على صحة الناس، وتحديداً صحة الأطفال. فقد حدّد كل من "نظام رصد الإنذار المبكر والاستجابة له" التابع لمنظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة تزايد حصول حالات الإسهال الحاد لدى الأطفال دون الخامسة من العمر في الربع الثاني من العام 2013، في حين سُجِّل تزايدٌ في حالات الحصبة، مع محاولة منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة استكمال حملة للتلقيح ضد الحصبة. (نظام رصد الإنذار المبكر والاستجابة له التابع لمنظمة الصحة العالمية، النشرة الأسبوعية). ورغم أن أمراضاً كالإنفلونزا والإسهال الحاد هي الأمراض الرئيسية المُبلَغ عنها، إلا أنه سُجِّل تنامٍ في عدد حالات الحمّى المالطية، والاسهال الحاد، والتهاب السحايا، واللشمانيا (التي تُعرف باسم حبّة حلب).

وقد تفاقمت الندرة في الأدوية جرّاء انهيار الصناعة الدوائية المحلية في كل من حلب وحمص. إذ يقدّر أن زهاء 90% من هذه الصناعة قد توقف، ولم يعد قادراً على إيصال الإمدادات إلى الأسواق. ويترافق هذا الوضع مع مصاعب في النقل والتخزين، وكذلك العقوبات الدولية. ويعاني العديد من مرافق الرعاية الصحية المساعدة، سواء العامة أو الخاصة، من انعدام قدرتها على المحافظة على امداد مستقر من مواد التخدير، والأمصال (السيرومات)، ومواد اختبارات الدم. وإضافة إلى ذلك، أصبح العديد من هذه المرافق أهدافاً للعمليات العسكرية، والعنف ضد الموظفين، ونهب المعدات والإمدادات.

كما تأثرت الموارد البشرية العاملة في النظام الصحّي تأثراً مباشراً جرّاء النزاع، إذ أفادت وزارة الصحّة أنه بنهاية الربع الثاني من العام 2013، بلغ المعدّل الوسطي المقدّر لنسبة الأطباء إلى السكّان بحدود طبيب واحد لكل 4.041 شخصاً، مقارنة مع طبيب واحد لكل 661 شخصاً عام 2010. وأشارت الوزارة إلى وجود زيادة مضطردة في الاعتداءات ضد الكادر الطبي، حيث أن 67 شخصاً لقوا حتفهم، بينما جرح 103 آخرون، وخطف 21 شخصاً (وزارة الصحة، 2013). وتقل هذه الأرقام المقدّرة عن الواقع بكثير لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار كادر الرعاية الطبية العامل في مناطق النزاع، أو من اعتقل منهم. ويعتبر التغير في نسبة الأطباء إلى المواطنين مؤشراً إلى أن العديد من الأطباء وغيرهم من المتخصصين في الرعاية الصحية قد غادروا البلاد. ولا يمكن لفقدان رأس المال البشري القيّم هذا إلا أن يترك تبعات خطيرة في المحافظة على جودة الرعاية الصحية.

تظل أرقام الوفيات المريعة واحداً من أكثر الجوانب مأساوية للنزاع المسلّح، وهو أمر تتقاسم مسؤوليته جميع أطراف هذا النزاع. كما أن هشاشة النظام الصحّي وانعدام القدرة على الوصول إلى الرعاية والخدمات الطبية المنقذة للحياة فاقما هذه المحصّلة، بما أن العديد من حالات الوفاة والكثير من المعاناة كان يمكن الحيلولة دون حصولها لو توفّرت الرعاية المناسبة وإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية. وقد شهد النصف الأول من هذا العام تصاعداً في حدّة النزاع وزيادة كبيرة في أعداد القتلى. فوفقاً للأمم المتحدة، ارتفع عدد حالات الوفاة بمعدّل 67% بين نهاية 2012 والربع الثاني من العام 2013، إذ ارتفع العدد من 60.000 بحلول نهاية 2012، إلى 80.000 في نهاية الربع الأول من العام 2013، وإلى 100.000 بحلول الربع الثاني من العام 2013. بيد أن تعداد الموتى هذا ليس كافياً ووافياً لرسم صورة عن الحجم الحقيقي للمأساة، بما أن عدداً أكبر من الأفراد والعائلات قد تعرّضوا للصدمة جرّاء الأذيات التي لحقت بهم نتيجة للنزاع، الذي خلّف 400.000 جريح، أو مشوّه، أو معوق[16]. وبالتالي، وبحلول الربع الثاني من العام 2013، كان أكثر من 2% من الشعب السوري قد قتل، أو أصيب، أو جرح، أو شوّه جرّاء النزاع. وبين صفوف المشوّهين والجرحى، هناك عدد متزايد من الأشخاص الذين أصبحت لديهم إعاقات مدى الحياة غيّرت مجرى حياتهم إلى الأبد، فضلاً عن الحالات المزمنة التي تفاقمت جرّاء عدم إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والجراحية المناسبة، والنقص في الكادر الطبي، والأدوية المنقذة للحياة. وسيظل أثر هذه الإصابات يرخي بثقله على حياة هؤلاء الأفراد وعائلاتهم طيلة ما تبقى من حياتهم، ويعوق فرص حياتهم المستقبلية تعويقاً هائلاً.

علاوة على ما سبق، فإن الصدمة النفسية المرتبطة بالعيش في حال دائم من الخوف والعنف أثرت على ملايين السوريين، إذ أن مجتمعات برمّتها باتت تعيش ضمن ظروف من الصدمات المتواصلة والدائمة، في حين تواجه النساء مخاطر العنف والانتهاكات.

[16] بناء على الافتراض بأن نسبة الوفيات إلى الجرحى تُقدر برقم محافظ يبلغ 1 إلى 4

أكثر من نصف الشعب السوري يسقط في دائرة الفقر

خلال الربع الثاني من العام 2013، تواصل اتساع رقعة **الفقر** المادي في أنحاء البلاد نتيجة لتنامي أسعار السلع والخدمات، وفقدان الوظائف وتزايد البطالة، وتزايد أعداد النازحين داخلياً الذين فقدوا ممتلكاتهم وأصولهم، وضعف النشاط الاقتصادي. وقد أشار التقرير الربعي الأول إلى الزيادة الملحوظة في النسبة المئوية للشعب السوري الذي يعيش تحت خط الفقر الأعلى من الثلث قبل الأزمة إلى حوالي النصف في نهاية شهر آذار من العام 2013[17].

لجأت هذه الدراسة إلى منهجية المقارنة بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة" وتقنية المحاكاة الجزئية ووضعت عدداً من الافتراضات بغية تقدير معدّل الفقر. وبافتراض عدم حصول تغيّر في توزّع النفقات وبناء على الانخفاض المقدّر في الإنفاق الحقيقي للأسر حتى نهاية الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع المستوى الذي كان سائداً قبل الأزمة، يُقدّر بأن هناك 7.9 مليون شخص إضافي قد انضمّوا إلى قائمة الفقراء حتى نهاية الربع الثاني من العام 2013، منهم زهاء 4.4 مليون نسمة أصبحوا في حال من الفقر المدقع وغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وخلال هذه الفترة، ازداد المستوى الإجمالي للفقر بنسبة 171% مقارنة مع مستوى الفقر في 2010. وبين الربعين الأول والثاني من العام 2013، ازداد الفقر بنسبة 3.9%. وبالتالي، بحلول الربع الثاني من العام 2013، أكثر من نصف سكّان سورية كانوا قد دخلوا إلى دائرة الفقر. وبالرغم من حصول زيادة إجمالية كبيرة في الفقر في كل منطقة في أنحاء البلاد، إلا أن هذه الزيادة كانت أكثر وضوحاً في المناطق الجنوبية، والوسطى، ومن ضمن ذلك المراكز السكانية الرئيسية لدمشق، وحمص، وحماة. كما أن معدّل نمو الفقر بارز أيضاً في المنطقة الشمالية في حلب وإدلب، في حين أن أدنى معدلات نمو الفقر سُجِّلت في المناطق الشرقية والساحلية (الشكل 7).

الشكل 7: النسبة المئوية للزيادة في إجمالي الفقر في الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع 2010 بحسب المنطقة

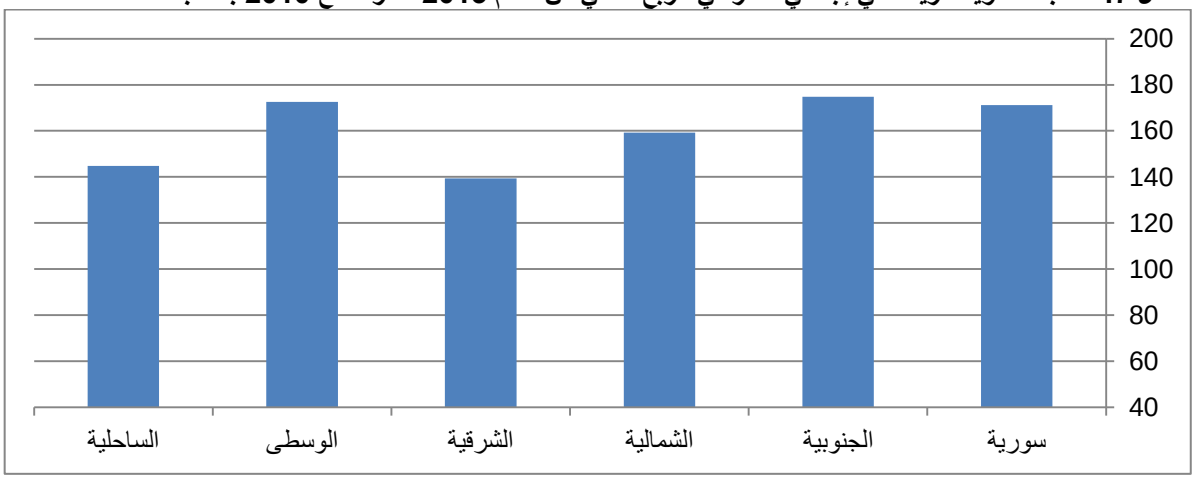

المصدر: حسابات المركز السوري لبحوث السياسات

ترافق الفقر المادي بزيادة حادّة في الفقر المتعدّد الأبعاد، والذي يشمل مستويات معيشة الناس، وحصولهم على التعليم، والصحّة، إذ يشهد هذا النوع من الفقر تنامياً بسبب تزايد العنف، والنهب، والعمليات العسكرية التي أتت على الممتلكات الخاصة والبنية التحتية العامة. وبالتالي، فإن ظروف المعيشة أصبحت أسوأ بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب السوري، الذي يواجه تحدّيات متنامية في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، والعيش ضمن ظروف لائقة. علاوة على ذلك، فإن الأعداد المتزايدة للنازحين واللاجئين ستفاقم حالة الفقر، مع معاناة غالبيتهم من الحرمان من الصحة والتعليم المناسبين، بينما يرزح عديدون تحت ظروف معيشة غير لائقة.

[17] يعكس خط الفقر المادي الأعلى النفقات الاستهلاكية الفعلية للفقراء والتي لبّت مستوى معقول من الاحتياجات الأساسية، في حين أن خط الفقر الأدنى يحسب المتطلبات الأساسية الغذائية وغير الغذائية للفقراء.

تنمية بشرية عكسية

بهدف تقييم أثر الأزمة على الوضع التنموي حتى نهاية الربع الثاني من العام 2013، يطبّق التقرير التحليل ذاته القائم على المقارنة بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة" الذي طبّقه في التقرير الربعي الأول لتحليل **مؤشر التنمية البشرية**. ويعدّل هذا التقرير السجل السابق الخاص بمؤشر التنمية البشرية لسورية حتى 2011 بناء على آخر التحديثات التي قام بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، 2013). كما أنه يطبّق الأثر المجمّع لمعدّل التسرّب المدرسي على عدد سنوات التمدرس المتوقعة، بالاستناد إلى 2010 كسنة مرجعية. وكما هو الحال في التقرير الربعي الأول، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان قُدِّرَ في حالتي "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة"، واحتسب العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر غير مباشر على الصحّة بناء على ما يمكن اكتسابه من عمر متوقع عند الولادة من خلال تخفيضه في حالات وفيات العنف (فيرغسون وآخرون 2010) مستخدمين منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كمرجع بالنسبة لسورية. وقد أظهرت النتائج أن تقديرات العمر المتوقع عند الولادة في سورية تراجعت بواقع 9.9 سنوات في الربع الثاني من العام 2013، مقارنة مع العام 2010، وبسنتين اثنتين مقارنة مع الربع الأول من العام 2013.

الشكل 8: مؤشر التنمية البشرية في سورية 2005 – 2014

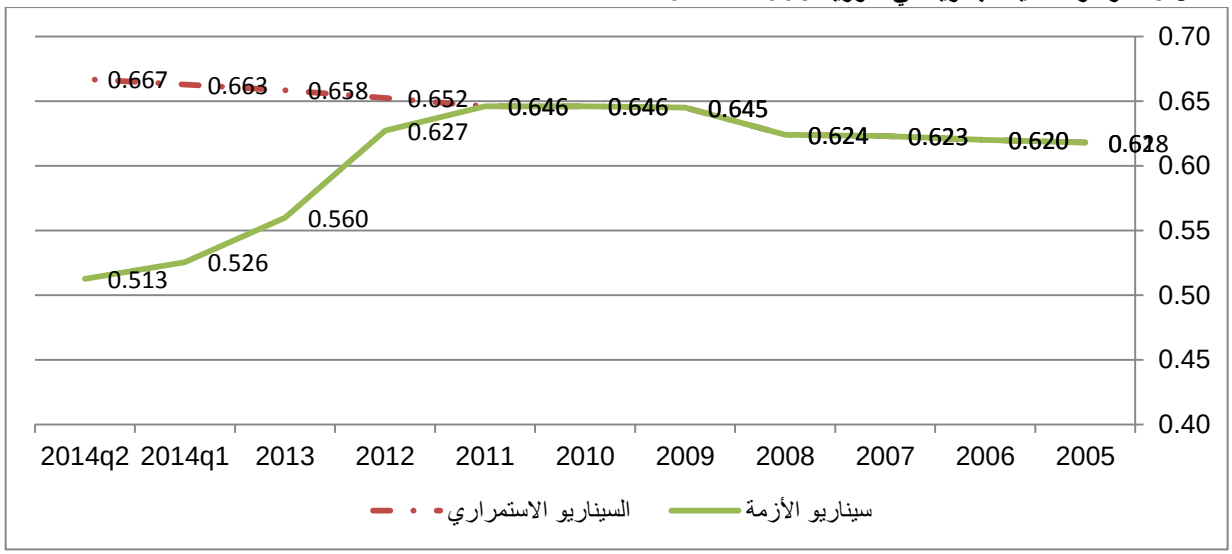

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2011 وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (مؤشر التنمية البشرية بين 2012 و2014)

قاد الأثر المتواصل للأزمة على المكوّنات الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية إلى تقهقر في سجل سورية على مؤشر التنمية البشرية، إذ تبيّن النتائج أنه في حالة "السيناريو الاستمراري"، كان مؤشر التنمية البشرية لسورية سيرتفع من 0.646 في 2011 إلى 0.667 بحلول الربع الثاني من العام 2014، ليضعها ضمن مجموعة الدول ذات "التنمية البشرية المتوسطة"[18] (الشكل 8). غير أن "سيناريو الأزمة" أشار إلى انخفاض في مؤشر التنمية البشرية لسورية من 0.646 في 2011 إلى 0.526 في الربع الأول من العام 2014، وإلى 0.513 في الربع الثاني من العام 2014 ليضعها ضمن مجموعة الدول ذات "التنمية البشرية المنخفضة". وبالتالي، يُقدّر بأن مؤشر التنمية البشرية لسورية قد خسر 20.6% من قيمته مقارنة مع العام 2011، و23.1% من القيمة التي كان يُحتمل أن يسجّلها حتى منتصف 2014.

يشير هذا التراجع المقدّر في مؤشر التنمية البشرية إلى أن سورية قد خسرت عقوداً من الإنجازات في مجال التنمية البشرية منذ بداية الأزمة. ما يُقارب 51% من الفرق في مؤشر التنمية البشرية بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة" في الربع الثاني من العام 2013، يعزى إلى التدهور في التعليم، ولاسيما الزيادة السريعة في معدّل التسرّب المدرسي. وعليه، فإن إعادة بناء المدارس، وإعادة تأهيلها، وافتتاحها، سيكون لها أثر إيجابي ملحوظ على مؤشر التنمية البشرية. ولكن كلما طالت فترة التسرّب المدرسي للطفل، أصبحت عودته إلى المدرسة أصعب. وأسهم تراجع الدخل بما يعادل 22% من الخسائر الإجمالية في مؤشر التنمية البشرية، في حين أسهمت التبعات الصحية بنسبة 27%.

[18] يقيس مؤشر التنمية البشرية لعام 2014 مؤشرات التنمية الإنسانية في 2013.

خلاصة موجزة

يعتبر النزاع المسلّح في سورية حرباً على التنمية أيضاً. فتواصل هذا النزاع يكتسح رأس المال المادي، والمالي، والبشري، والاجتماعي، ويتسبّب بخراب وتدمير اقتصاديين لا يختلفان في تأثيرهما على البلد عن تأثير الحرب. وقد نجم عن ذلك إعادة هيكلة للاقتصاد باتجاه الاتكال على الزراعة، المعرّضة إلى تقلّبات سنوية وموسمية هائلة وإلى تدن في الإنتاجية. وما يعزز هذا المسار المشوّه تفكك القطاع الصناعي، وتنامي الاقتصاد غير المنظم، وتهالك البنية التحتية والخدمات، وتنامي ضعف رأس المال البشري، وضعف نظام الاستيراد- التصدير، وبيئة العمل التي تتّسم بانعدام الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن تصاعد اقتصاد العنف والنهب يزيدان من الهشاشة الاقتصادية لسورية.

يظهر التقرير أن الخسائر الاقتصادية الإجمالية وصلت إلى 103.1 مليارات دولار حتى نهاية الربع الثاني من العام 2013، وهذا يعادل 174% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة. وتبلغ قيمة الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي 47.9 مليار دولار أميركي خلال هذه الفترة، ممّا يشكّل 47% من الخسارة الاقتصادية الإجمالية. وفي الربع الثاني من العام 2013، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 39.6% مقارنة مع الربع المقابل في العام 2012. وتقدّر الخسارة في مخزون رأس المال، نتيجة للأضرار والتخريب بمبلغ 49.6 مليار دولار أميركي، أي ما يُعادل نسبة 48% من الخسائر الاقتصادية الإجمالية، في حين أن النفقات العسكرية الإضافية البالغة 5 مليارات دولار أميركي تمثل 5% من هذه الخسائر.

يقف الدين العام حالياً عند مستوى 73% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن التقديرات تتوقع حصول زيادة في مؤشر أسعار المستهلك بنسبة إضافية تبلغ 45.8% في الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع الربع الأول من العام 2013. وقد تراجعت الخسارة الإجمالية في فرص العمل تراجعاً طفيفاً خلال الربع نتيجة للتوظيف قصير الأجل أثناء موسم الحصاد، رغم أن 2.33 مليون نسمة كانوا عاطلين عن العمل بحلول الربع الثاني من العام 2013. هذا الارتفاع الموسمي في الوظائف الزراعية خفّض معدل البطالة من 50.3% في الربع الأول من العام 2013 إلى 48.6% خلال الربع الثاني من العام 2013، رغم أن كل الاحتمالات تشير إلى أن هذا المعدّل سيرتفع مجدداً في الربع الثالث.

يقدّر أن مؤشر التنمية البشرية لسورية، والذي يُعتبر مقياساً عاماً للرفاهية الاجتماعية، قد خسر 20.6% من قيمته مقارنة مع العام 2011، و23.1% من القيمة التي كان يُحتمل أن يسجّلها في الربع الثاني من العام 2013. وفي الوقت الحاضر، أكثر من نصف السوريين فقراء، بينما تراجع عدد سكّان سورية بنسبة تفوق 8% بحلول الربع الثاني من العام 2013 جرّاء هروب 1.74 مليون لاجئ، ومغادرة 1.37 مليون شخص آخرين بصفة مهاجرين "طوعيين". وإضافة إلى ما سبق، حصل اضطراب في النمط السكاني والمجتمعات المستقرة نتيجة لنزوح 4.8 مليون شخص عن بيوتهم ومناطقهم جرّاء العنف، والتشرّد، والخوف، والترهيب. أمّا النظام التعليمي فهو في حالة أزمة عميقة نتيجة للأضرار والتخريب الذي تعرّضت له 2.994 مدرسة وغيرها من البنية التحتية التعليمية، في حين أن معدّل التسرّب المدرسي الوطني وصل إلى 49%. وعلاوة على ما سبق، فإن نصف الأطفال الواقعين في عمر المدرسة خارج صفوفهم الدراسية، بينما تأثرت نوعية التعليم تأثراً سلبياً بسبب غياب المعلّمين وعدم انتظامهم في الدوام، وجرّاء الصعوبات المترافقة مع التعليم ضمن ظروف نفسية صادمة.

في القطاع الصحّي، كان عدد المستشفيات المتضررة بحلول الربع الثاني من العام 2013 زهاء 57 مستشفى، خرج 37 منها من الخدمة، بينما فقدت الرقة جميع منشآتها الصحية العامة الرئيسية. وخلال هذه الأزمة، انخفض معدّل الأطباء إلى المواطنين من طبيب لكل 661 مواطناً في 2010 إلى طبيب لكل 4.041 مواطناً بحلول الربع الثاني من العام 2013. وفي نهاية هذه الفترة، كان هناك أكثر من 100.000 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع، بينما قدّر أن أكثر من 400.000 شخص آخرين كانوا قد جرحوا أثناء النزاع، والعديد منهم أصبحت لديهم إعاقات مدى الحياة وغيّرت مجرى حياتهم إلى الأبد، فضلاً عن الحالات المزمنة التي سترخي بثقلها على قدراتهم المستقبلية، وتشكّل عبئاً على نظم الرعاية الصحية. وتشهد الأمراض تصاعداً، ولاسيما بين صفوف الفئات الهشة التي تشمل النساء، والأطفال، والنازحين داخلياً، واللاجئين.

لقد ولّد هذا النزاع المسلّح كارثة إنسانية ذات أبعاد مذهلة. فالسوريون الذين يهربون من النزاع اليوم يشكّلون أسرع مجموعة من اللاجئين نمواً في أنحاء العالم. وإذا قُدِّرَ للجهات المحلية، والإقليمية، والدولية أن تتخذ إجراءات تصبّ في مصلحة الشعب السوري، فإنه يتعيّن عليها استغلال كامل رصيدها السياسي والدبلوماسي لوضع حد للأعمال العدائية، وإيجاد عملية تفاوضية ذات مصداقية بوسعها إيقاف تحلل البلاد وتقديم بارقة أمل إلى جميع أبناء الشعب.

الملحق

المنهجية

تأخذ سلسلة التقارير الربعية بعين الاعتبار عامل الموسمية بغية تقدير الناتج المحلي الإجمالي الربعي في سورية، وتحديداً بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يتقلّب من موسم إلى آخر. وقد استعملت موسمية الإنتاج الزراعي في العام 2011 كمقياس معياري لتحديد معدلات النمو في القطاع خلال الربعين الأول والثاني من العام 2013. ويعتمد تقدير النمو/ الانكماش الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2012 و2013 على مقاربة للإنتاجية بغية تقدير ديناميكية العرض والطلب في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتواجه هذه المقاربة ثلاثة تحديات رئيسية في سورية: أولاً، تُصدرُ الحسابات القومية عادة الناتج السنوي لمختلف النشاطات الاقتصادية لسنة محددة في النصف الثاني من العام التالي؛ ثانياً، لم يسبق للإحصائيات الرسمية أن نشرت أبداً ناتجاً محلياً إجمالياً ربعياً؛ وثالثاً، هناك غياب في المسوح والبيانات الثانوية نتيجة صعوبة إجراء هذا النوع من العمل في خضم الظروف السائدة.

زادت ديناميكيات الأزمة من حاجة مختلف الجهات المعنية إلى تحديث تقديراتها الخاصة بالوضع الاقتصادي. وبغية التغلّب على التحدّيات السابقة، استعمل التقرير كميات الانتاج في السلع والخدمات الأساسية كمؤشرات غير مباشرة على النمو/الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع. فعلى سبيل المثال، استعملت التغيرات في انتاج المحاصيل الرئيسية كمؤشر غير مباشر لتقدير نمو القطاع الزراعي، بينما استعملت التغيّرات في الانتاج اليومي من الغاز والنفط لتقدير النمو/ الانكماش في قطاع الصناعة الاستخراجية. وفي حالات عديدة، طبقت نماذج اقتصادية قياسية لتقدير الناتج المحلي الإجمالي. وقد تشاور الفريق مع مجموعة خبراء في كل قطاع بغية تشخيص التحدّيات الرئيسية التي يواجهها هذا القطاع، والتدقيق في موثوقية تقديرات الناتج المحلي الإجمالي. وتقارن معدلات النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي في الربعين الأول والثاني من 2013 مع الناتج المحلي الإجمالي في الربعين المقابلين من العام 2012، خلافاً للتقرير السابق والذي احتسبت فيه معدّلات النمو السنوي للربع الأول مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012 برمّته.

البرمجة المالية المستخدمة في التقارير هي نظام متكامل من الحسابات الاقتصادية الكلية التي تشمل الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والحسابات المالية والنقدية، والتي تقدّم المعلومات المطلوبة لتقييم أثر الأزمة على الاقتصاد السوري والخيارات المتاحة لتعديل السياسات. كما أن هذه الأداة توفّر أيضاً إطاراً لتحليل السياسات وتتضمّن عدداً من الاختبارات الرئيسية، وقد جمع المركز السوري لبحوث السياسات ما بين حسابات مخزون رأس المال، والفقر المادي على مستوى الأسرة، وأداء سوق العمل، من جهة والبرمجة المالية القياسية من جهة أخرى. وقد اختيرت أداة البرمجة المالية على حساب نماذج السلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية ونموذج التوازن العام، بما أن هذه النماذج لا تأخذ بعين الاعتبار التحوّلات الدراماتيكية في المتغيّرات الاقتصادية بطريقة كفوءة. كما أن نموذج البرمجة المالية يعكس بكفاءة أكبر الوضع الحالي للاقتصاد السوري في وقت تعصف به تغيّرات دراماتيكية.

بالنسبة لمكوّنات الناتج المحلي الإجمالي من جانب الطلب، فإن عناصر الاستهلاك والاستثمار الحكوميين تستند إلى تقديرات لمكوّنات الموازنة العامة، أمّا الاستثمار الخاص فيقدر بواسطة التغيّرات في الانتاج الخاص في القطاعات الحقيقية، أمّا الصادرات والمستوردات فقدرت باستعمال نموذج الجاذبية لسورية والذي يُدقّقُ مقارنة مع كميات المستوردات والصادرات عبر الموانئ. (محشي وآخرون، 2013).

يستند تقدير مخزون رأس المال ومعدلات الاهتلاك إلى تقرير المركز السوري لبحوث السياسات لعام 2013 (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013 أ)، هذا وتحتسب الخسارة الإجمالية في مخزون رأس المال استناداً إلى خسائر الأبنية السكنية (باستعمال تقديرات محدّثة)، والخسارة في الأبنية غير السكنية، في حين قدرت المعدات والأدوات باستعمال نسبة رأس المال إلى الناتج. وتتألف هذه الخسارة من ثلاثة مكوّنات رئيسية ألا وهي: الانخفاض في صافي الاستثمارات نتيجة للأزمة؛ ورأس المال المعطل الذي يعكس التوقف في عملية الانتاج؛ والأضرار الجزئية والإجمالية التي لحقت بمخزون رأس المال. المكوّن الأخير غير متضمّن في خسارة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فقد أضيف إلى الخسارة الاقتصادية الإجمالية.

احتسبُ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية باستعمال تقديرات مُخفّض الناتج المحلي الإجمالي والتي تعتمد بصورة رئيسية على مؤشر أسعار المستهلك. وحتى آذار 2013، فإن مؤشر أسعار المستهلك صادر عن المكتب المركزي للإحصاء، أمّا حتى حزيران فقد كان عبارة عن تقدير قام به فريق المكتب السوري لبحوث السياسات باستعمال مرونة مؤشر أسعار المستهلك بالنسبة إلى أسعار الصرف خلال الربع الأول من العام 2013. وضمن إطار نموذج البرمجة المالية الذي يربط بين القطاع الحقيقي، والموازنة العامة والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي، والتوظيف والفقر، فإن التقرير يقدّر عدد الوظائف المفقودة، ومعدّلات البطالة حتى الربع الثاني من العام 2013، باستعمال مرونة التشغيل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

قدر التقرير بنود الموازنة العامة بالاعتماد على القرارات الحكومية المرتبطة بالإنفاق العام من حيث الأجور، والدعم، والاستثمارات العامة، في حين أن تقديرات الإيرادات اعتمدت على انتاج النفط، والتحصيل الضريبي، وأداء المؤسسات المملوكة من الدولة. وبناء عليه، فقد احتسب التقرير العجز المالي الذي عكس زيادة في الدين العام.

بالنسبة للفقر، وباستعمال خطي الفقر الوطنيين الأعلى والأدنى (استناداً إلى أبحاث الفقر من مسوح دخل ونفقات الأسرة في 2009)، وباستعمال مرونة معدلات الفقر بالنسبة إلى نصيب الفرد الحقيقي من الإنفاق، استطاع التقرير تقدير معدلات الفقر في سورية حتى حزيران 2013.

يجدر بالذكر أن تقدير الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي، ومخزون رأس المال، والتشغيل، ومؤشرات الفقر هي الفرق بين "سيناريو الأزمة" (المؤشرات الحقيقية) و"السيناريو الاستمراري" الذي يشمل المؤشرات كما لو أن الأزمة لم تحصل. وهذا يساعد في تقدير الخسائر المباشرة والفرص المفقودة نتيجة النزاع.

المراجع

Abadie. A, Gardeazabal. J, (2003): "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country", The American Economic Review, Vol. 93, No. 1, pp. 113-132.

Acemoglu. D, Johnson. S, Robinson. J, (2001): “The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation”, American Economic Review 91, No. 5, pp. 1369–1401.

Canuto. O, Giugale. M, (2010): “The Day After Tomorrow: A Handbook on the Future of Economic Policy in the Developing World”, World Bank.

Central Bureau of Statistics in Syria (1963-2011): Statistical Abstracts, Household Income and Expenditure Surveys, Labour Force Surveys, Household Health Surveys.

Central Bank of Syria (2000-2011): Quarterly Statistical Bulletins.

Collier. P, (1999): “On the Economic Consequences of Civil War”, Oxford Economic Papers, 51, pp. 168-83.

Collier. P, Hoeffler. A, (2004) “Greed and Grievance in Civil War”, Oxford Economic Papers, 56, pp. 563-95.

Ferguson. B, Restrepo. J, Villamarín. A, (2010): “Estimating Life Expectancy Potential Gains and Lost Product by Violence Reduction in Selected Countries", paper presented in “The Global Costs of Conflict”, International Research Workshop of the Households in Conflict Network (HiCN) and the German Institute for Economic Research (DIW Berlin) 1-2 February 2010.

Garfinkel. M, Skaperdas. S, (2006): "Economics of Conflict: An Overview"(April), prepared for inclusion in T. Sandler and K. Hartley (eds.), Handbook of Defense Economics, Vol. 2 (chapter 3).

Groot. O, Brück. T, Bozzoli. C, (2009): "Estimation of the Economic Costs of Conflict", DIW Berlin, Department of International Economics, Discussion Papers: 948, Berlin, (November).

Health and Nutrition Bulletin, January-March 2013, available on line: http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/libe/dv/regionap16_unhcrhealth_/Regionap16_UNHCRHealth_EN.pdf

Hoeffler. A, Reynal-Querol. M, (2003): "Measuring the Costs of Conflict", Centre for the Study of African Economies, (March).

Justino. P, (2009): "The Impact of Armed Civil Conflict on Household Welfare and Policy Responses". MICROCON Research Working Paper 12, Brighton: MICROCON.

Killingsworth, Mark R. Labour Supply. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

Mehchy. Z, Nasser. R, Schiffbauer. M, (2013): “Trade Determinants and Potentials of Syria: Using Gravity Model: With an Estimation of Syrian Crisis Impact on Exports”, Submitted to the 19th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference.

Nasser. R, (2008): "Could New Growth Cross-country Empirics Explain the Single Country Growth of Syria during 1965-2004?" Arab Planning Institute, working paper 0802.

Nasser. R, Mehchy. Z, (2012): "Determinants of Labor Force Participation In Syria (2001 – 2010)”, Submitted to the Labor and Human Development Theme of the 18th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference 2012.

Nasser. R, Mehchy. Z, (2012): "Role of Economic Factors in Political Movement: The Syrian Case", Arab Planning institute. Kuwait.

North. D, (1990): “Institutions, Institutional Change and Economic Performance”, Cambridge: Cambridge University Press.

Planning and International Cooperation Commission in Syria (2000-2011): 10th Five Year Plan 2006-2010, Mid Term Review of 10th FYP.

Rodrik. D, (2007):”One Economics, Many Recipes. Globalization, Institutions and Economic Growth”, Princeton University Press.

Shemyakina, Olga (2006): “The Effect of Armed Conflict on Accumulation of Schooling: Results from Tajikistan”, Household in Conflict Network (HiCN) working paper 12, University of Sussex, UK.

Syrian Centre for Policy Research, (2013a): "The Socioeconomic Roots and Impacts of the Syrian Crisis". SCPR, Damascus, Syria.

Syrian Centre for Policy Research, UNRWA (2013b): “The Syrian Catastrophe ". UNRWA, June.

Syrian Centre for Policy Research, (2013c): "Alternative Solutions for Syrian Crisis", a research paper presented in the Conference "Towards a Strategic Solution to the Syrian Crisis, Beirut June 2013.

Sen. A, (2009): "The Idea of Justice", Harvard University Press.

Sen. A, (1999): “Development as Freedom”, Oxford: Oxford University Press.

The World Bank (2012): World Development Indicators 2012 database.

The World Development Report (2011): "Conflict, Security, and Development", The World Bank.

UNDP (2010): El Laithy. H, Abu-Ismail. K: “Poverty and Distribution in Syria”, Unpublished.

UNDP (2010): “Human Development Report”, New York: UNDP.

UNDP (2013): “Human Development Report”, New York: UNDP.

UNHCR (2013): "Syria Regional Refugee Statistics", April.

United Nations (2010): “Rethinking Poverty: A Report on the World Social Situation”. Department of Economic and Social Affairs.

United Nations, (2012): "World Economic Situation and Prospects 2012"

United Nations: OCHA (2013): "Humanitarian Bulletin: Syria". Issue 22, 19 March – 8 April.

UNRWA (2013): “Syria Crisis Situation Update”, Issue 42, 14 April.

WHO: Regional Situational Report, 24 April- 23 May, available on line: http://www.emro.who.int/images/stories/syria/documents/Syria_sit_rep_5June_2013.pdf